



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ليسانس الماستر في العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير

عنوان المذكرة

تأثير التشخيص المالي على جودة القرارات الإستراتيجية في
المؤسسات الإقتصادية مع دراسة حالة في شركة سوناطراك مركب

من إعداد الطالب :

➤ بن عودة فيصل

تحت إشراف الأستاذ :

➤ بن حمو عصمت

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	أ/قوار حبيب السعيد	أستاذ مساعد"أ"	جامعة مستغانم
مقررا	د/بن حمو عصمت محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
ممتحنا	د/رمضاني محمد	أستاذ محاضر"أ"	جامعة مستغانم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى شمعة عمري التي لا تعرف انطفاء

إلى بحر العطاء الذي ما دونه عطاء

إلى من علمتني معنى الحب و السناء

إلى من تسمر الليل إذا ما مسني هواء

إلى من جعلت الجنة تحت قدميها

إليك يا أمي " رمز الوفاء "

إلى من لبس لراحتي عباءة العناء

إلى من سقى عمري فرحا و هناء

إلى أبي " أعظم الآباء "

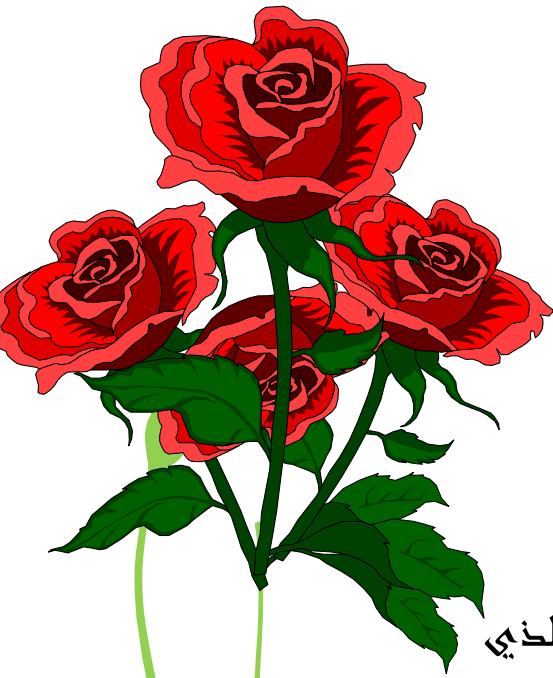
إلى إخوتي سندي في السراء و الضراء

و إلى كل أصدقائي و كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب

أو بعيد

إلى كل من حفظهم قلبي و لم يذكروهم لساني

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذا.



كلمة شكر

نخص بالحمد و الشكر لمن يستحق الشكر وحده الذي

أثار لنا سبيل الهداية و جعل العلم نورا لطلبه و العقل سبيلا لطلبه سبحانه

وحده.

كما نتقدم بالشكر الجزيل:

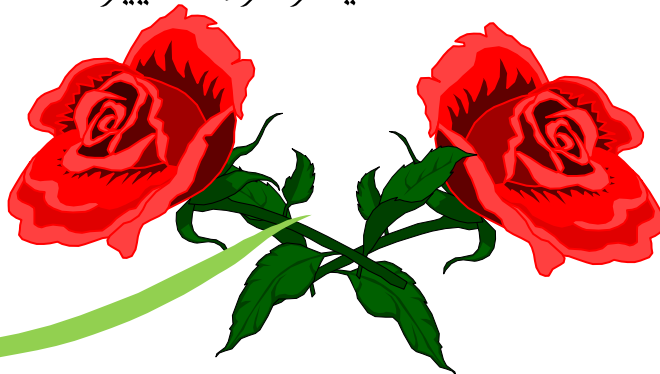
إلى الأستاذ المشرف: بن حمد عصمت محمد علي نصائحه و توجيهاته القيمة

إلى كل من ساعدنا من عمال و إدارات مديرية تجميع الغاز الطبيعي بعين

البية بطيوة خاصة المشرفين علينا أثناء فترة التربص

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة و عمال كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير.



الملخص:

الهدف من هذه دراسة مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية، كيفية اتخاذ القرار المالي بدقة اعتمادا على التحليل المالي للميزانية ، وكما يعد من أهم القرارات في المؤسسة، فمتخذو القرارات يعتمدون على التحليل المالي في اتخاذ قراراتهم ، فالتحليل المالي يعمل على تحديد وضعية المؤسسة بشكل دقيق، وذلك من خلال تطبيق أدواته المستخدمة، المتمثلة في النسب المالية و التوازنات المالية على المعلومات المحاسبية للميزانية ، مما يسمح بالاعتماد على نتائجه لاتخاذ القرار و ذلك بتحديد البديل المناسب من بين البدائل و الذي يتماشى مع وضعيتها و تسيير أمورها في أحسن الظروف، و هنا يظهر أن لتحليل المالي أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي - اتخاذ القرارات المالية - القوائم المالية - أدوات التحليل المالي.

Summary:

The aim of this study contribute to the financial analysis of the budget in the financial decision-making, how the financial decision making accuracy depending on the financial analysis of the budget, and also is one of the most important decisions in the enterprise, Decision makers rely on financial analysis in making their decisions, the Financial analysis working to determine the status of the institution accurately, and through the application of tools used, of financial ratios and financial balances on the accounting information of the budget, allowing depending on the results of the decision-making and selecting a suitable replacement from among the alternatives, which is in line with its status, and the conduct of its affairs in the best conditions, and here shows that the financial analysis of great importance in financial decision-makin in the organization .

Key words: financial analysis - financial decision making - Financial Statements- Financial analysis tools.

الإهداء.....	
الشكر.....	
الملخص.....	
فهرس المحتويات.....	
قائمة الأشكال.....	
قائمة الجداول.....	
مقدمة عامة.....	أ-د

الفصل الأول:مدخل عام الى التحليل المالي

تمهيد.....	02
المبحث الأول : عموميات حول التحليل المالي.....	03
المطلب الاول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي.....	03
المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي وأهميته.....	05
المطلب الثالث: أهداف والخطوات المتبعة في التحليل المالي.....	06
المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي.....	09
المطلب الاول: مجالات التحليل المالي.....	09
المطلب الثاني: الأطراف المهمة بالتحليل المالي.....	10
المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي.....	13
المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي في ظل SCF.....	13
المطلب الاول: الميزانية المالية و عناصرها.....	14
المطلب الثاني: دراسة وتحليل الاستغلال في المؤسسة الاقتصادية.....	20
المطلب الثالث: جدول تدفقات أموال الخزينة و جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.....	26
خلاصة الفصل.....	30

الفصل الثاني:الاستخدام التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية

تمهيد.....	32
المبحث الاول: التحليل الشمولي للميزانية المالية بواسطة النسب.....	33
المطلب الاول: نسبة السيولة.....	33

34.....	المطلب الثاني: نسب النشاط و المردودية و الهيكلية.
39.....	المطلب الثالث: نسب الربحية.
42.....	المبحث الثاني: دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة.
42.....	المطلب الاول: رأس المال العامل.
44.....	المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل.
46.....	المطلب الثالث: الخزينة.
48.....	المبحث الثالث: دور التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية.
48.....	المطلب الاول: دور المؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات و مراحل تقييمها.
51.....	المطلب الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية.
53.....	المطلب الثالث: دور النسب المالية في اتخاذ القرارات و حدود استخدامه.
55.....	خلاصة الفصل.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للمؤسسة سونطراك gl2z.

57.....	تمهيد.
58.....	المبحث الاول: نظرة عامة حول مؤسسة "سوناطراك" و مركب "gl2z".
58.....	المطلب الاول: لمحة تاريخية عن نشأة سونا طراك.
59.....	المطلب الثاني: نشأة مركب GL2/Z.
63.....	المطلب الثالث: مصالح المركب و وظائفها.
65.....	المبحث الثاني: تحليل ومعالجة الميزانية.
65.....	المطلب الاول: الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية.
67.....	المطلب الثاني: اتخاذ القرارات من خلال مؤشرات التوازن المالي.
71.....	المطلب الثالث: اتخاذ القرارات من خلال النسب المالية.
76.....	خلاصة الفصل.
78.....	خاتمة العامة.
82.....	قائمة مراجع.
87.....	الملاحق.

قائمة الاشكال:

الصفحة	العنوان الشكل	الرقم الشكل
50	مراحل تقييم الاقتراح الاستثماري	01
62	الهيكل التنظيمي لمركب " GL2/Z	02
69	مختلف رؤس الأموال العاملة فب أعمدة بيانية	03

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان الجدول	الرقم الجدول
18	جدول الميزانية المالية (الأصول)	01
19	جدول الميزانية المالية (الخصوم)	02
23	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	03
25	جدول التمويل	04
27	جدول تدفقات أموال الخزينة	05
28	جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة	06
66	جدول الميزانية المالية المختصرة جانب اصول لسنوات 2015/2014/2013	07
67	جدول الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنوات 2015/2014/2013	08
68	جدول أنواع رأس المال العامل لسنة 2015/2014/2013	09
70	جدول احتياجات رأس المال العامل لسنة 2015/2014/2013	10
70	الجدول الخزينة الصافية للمؤسسة 2015/2014/2013	11

71	الجدول نسب السيولة للمؤسسة لسنة 2015/2014/2013	12
72	الجدول نسب النشاط للمؤسسة لسنة 2015/2014/2013	13
74	الجدول نسب التمويل للمؤسسة لسنة 2015/2014/2013	14
75	الجدول المردودية المالية و الاقتصادية لسنة 2015/2014/2013	15

المقدمة

تعتبر المؤسسة في الوقت المعاصر، أهم وحدة أساسية لإنشاء و تكوين أي اقتصاد، بحيث نجدها تتأثر و تؤثر بالمحيط الذي تستقر به، و لا يمكنها العيش بمعزل عن التغيرات و التطورات المتسارعة الحاصلة في المحيط، سواء كانت هذه التغيرات مباشرة أو غير مباشرة في تأثيرها على حياة و نمو المؤسسة، و لهذا فان للتغيرات مساهمة كبيرة في بروز مفاهيم اقتصادية بالنسبة للجانب التسييري، مما يفرض على مسيري المؤسسات بالتأقلم معها وأخذها بعين الاعتبار لتحديد وضع المؤسسة ضمن محيطها و بين منافسيها استناداً إلى أساليب علمية مستخدمة في عمليات اتخاذ القرارات وهذه القرارات تختلف حسب حجم و نشاطات المؤسسة و وظائفها، ولكننا نجد من أهمها القرارات التي تتعلق بالوظيفة المالية.

وبعد توسع أنشطة المؤسسة و تعقدتها، أصبحت المؤسسة تواجه بعض المشاكل كالعجز في تمويل ذاتها أي عجز في ميزانيتها ، مما أدى بها الى البحث على استراتيجيات تضمن التحكم في تسيير ميزانيتها، و استعمال أمثل للموارد المالية بطريقة عقلانية و ما يحقق مردودية عالية.

لهذا يوجد ما يسمى بالتحليل المالي، الذي يساعد على تشخيص وضعية المؤسسات من خلال تحليل القوائم المالية وأهمها الميزانية ، حيث انه يعتبر علم له قواعد و معايير و أسس يهتم بتجميع البيانات و المعلومات خاصة بالقوائم المالية للمنشأة و إجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها الى دراسة تفصيلية دقيقة و إيجاد الربط و العلاقة فيما بينهما.

كما أن التحليل المالي ذو أهمية كبيرة داخل المؤسسة، و يعتبر ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، و زادت أهميته في ظل تعقد و توسع الأنشطة ، حيث أصبح يلزم على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، و نتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي ، بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية اتخاذ القرارات في عالم تزايدت فيه المنافسة و حالة عدم التأكد و لذلك فان القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد سهلة على متخذ القرار بالقيام بها اعتماداً على الخبرة الذاتية، فالقرار يجب أن يكون مقصوداً وليس عفويًا، لهذا اتخاذ القرارات ليس بالمهمة السهلة خاصة و أن النجاح و التقدم لا يكون وليد حظ أو الصدفة ، و هذا يعني عدم اتخاذ القرار مالي إلا بعد إجراء دراسة معمقة و تحليل القوائم المالية الختامية حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة و الاستغلال الأحسن، لاتخاذ الإجراءات اللازمة، مما يمكن إعطاء جودة عالية في القرارات المالية التي تؤدي المؤسسة إلى التسيير الجيد.

❖ يقودنا هذا التمهيد إلى طرح إشكالية التالية:

ما مدى تأثير التشخيص المالي على جودة القرارات الإستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية ؟

أما الاسئلة الفرعية الخاصة بالدراسة تكون على النحو التالي :

- 1 - ماذا نعني بالتحليل المالي؟
- 2 - ما الفرق بين التحليل المالي و التشخيص المالي ؟
- 3 - ما أهمية التحليل المالي في إتخاذ القرارات الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية؟

❖ فرضيات الدراسة:

كما يمكن استعانة بالفرضيات التالية:

- التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة و تطورها.
- تكمن أهمية التحليل المالي في معرفة الوضعية المالية المؤسسة و تقييمها.
- إتخاذ القرارات الرشيدة من طرف المسيرين لا يكون إلا عن طريق معطيات التحليل المالي.
- يمكن تقييم الأداء المالي باستخدام نسب الربحية والمردودية فقط.

❖ مبرران اختيار الموضوع:

يمكن حصر أهم الأسباب الدافعة الى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- الرغبة الشخصية للتعرف و الإحاطة بهذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحضى بها.
- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع و التخصص العلمي الذي ندرسه " التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير" فهو يمثل مجالا خصبا للبحث، كما انه يقع ضمن دائرة الميول و الرغبة الشخصية.
- رغبة في توسيع أفكارنا البسيطة المسبقة حوله وتجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع.
- فتح مجال البحث أمام المهتمين به مستقبلا.
- معرفة أهمية عملية التحليل المالي في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة.

❖ أهمية الموضوع:

إن الأهمية التي تكتسبها هذه الدراسة:

- التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت و مازالت تلاقى اهتمام كبيرا في ميدان التسيير و الادارة المالية في المؤسسة.

مقدمة العامة

- أهمية التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية و ذلك من خلال النتائج التي تظهر بعد تطبيق مؤشرات المالية المتعلقة بالتحليل المالي.
- التحليل المالي أداة نهمه في اتخاذ القرارات.

❖ أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى الإجابة على التساؤل الرئيسي و اختبار الفرضيات المتبناة، كذلك تهدف هذه الدراسة الى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي، و إبراز مدى أهميته كأداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة.

❖ حدود الدراسة:

- **حدود المكانية:** سوف تكون الدراسة على مستوى شركة سونطراك مركب gl2z .
- **حدود الزمانية:** أجريت الدراسة الميدانية في السداسي الأول من السنة الجامعية 2018/2017 حيث تتمثل في عرض الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج لسنوات 2015/2014/2013

❖ نهج الدراسة:

نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي ، حيث نستعمل المنهج الوصفي في الجانب النظري و ذلك لتوضيح مختلف المفاهيم، أما بالنسبة للمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي ، بحيث نقوم بحساب النسب المالية و المؤشرات التوازن المالي على الميزانية المالية للفترة الممتدة بين 2013 و 2015 و ذلك للمعرفة الوضعية المالية للمركب gl2z.

❖ الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:** لزعر محمد سامي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة ، 2012
عاج لزعر محمد سامي في رسالته المعنونة " التحليل المالي في ظل نظام المحاسبي المالي " دراسة القوائم المالية في النظام المحاسبي و تحديد إذا ما كان التحليل المالي أداة كافية للوصول الى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة
- **الدراسة الثانية:** اليمين سعادة، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة، 2008-2009 عاجت اليمين سعادة في رسالتها " استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها " دراسة إذا ما كان التحليل المالي أداة كافية للوصول الى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة و تحديد المشاكل التي تعاني منها ، وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة.

- **الدراسة الثالثة:** هواري سويسي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2008 ، عاج هواري سويسي في أطروحته "تقييم المؤسسة و دوره في اتخاذ القرار في

مقدمة العامة

إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر"، تعالج هذه الأطروحة موضوع تقييم المؤسسات في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، مركزة أكثر على علاقته باتخاذ القرار.

❖ صعوبات البحث:

تمثلت بالدرجة الأولى في الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة و التي أخذت الجزء الأكبر من الوقت مما ساهم في تأخر في إنجاز الدراسة التطبيقية، و عامل الزمني كان عائقا لان الوقت إعداد المذكرة مرتبط بفترة الدراسة بالإضافة إلى الفترة المحددة لتقديم هذا العمل تعتبر قصيرة نظرا لأهميتها.

❖ خطوات البحث:

لقد قسمنا البحث الى ثلاث فصول:

- المقدمة

- في الفصل الأول: "مدخل عام الى التحليل المالي" حيث تطرقنا الى ثلاث المباحث، فالاول عموميات حول التحليل المالي و المبحث الثاني استعمالات التحليل المالي أما الأخير تكلمنا عن القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي.

- الفصل الثاني: "الاستخدام التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية" حيث تطرقنا فيه الى ثلاث المباحث فالاول تكلمنا عن التحليل الشمولي للميزانية بواسطة النسب المالية، و المبحث الثاني دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة و المبحث الأخير تكلم عن دور التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية.

- الفصل الثالث: "دراسة تطبيقية للمؤسسة سونطراك gl2z" حيث تم تقسيمه الى المبحثين ، الأول كان حول نظرة العامة حول مؤسسة سونطراك و مركب gl2z و المبحث الثاني التحليل و معالجة الميزانية المؤسسة"

- الخاتمة

الفصل الأول

تمهيد:

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالتقارير المالية للشركة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاع إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينهما ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها لتقييم الوضع المالي للشركة. فالتحليل المالي يعتبر من أنسب الوسائل والأدوات لتحقيق هذه الغايات من تشخيص نقاط القوة وتحديد إيجابيات و نقاط الضعف و أهم مسبباتها و أيضا اكتشاف الفرص و التهديدات التي تواجه المؤسسة وهذه المتغيرات إنما تشكل جوهر الأداء الإستراتيجي لمنشأة الأعمال.

ولهذا السياق ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، حيث تطرقنا في المبحث الأول عموميات حول التحليل المالي و المبحث الثاني تناولنا استعمالات التحليل المالي اما في المبحث الثالث و الأخير فقد تطرقنا الى القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، فيعتبر تشخيص لحالة المؤسسة لفترة معينة وذلك عن طريق دراسة تفصيلية للبيانات و القوائم المالية لفهم مداولاتها ومحاولة تفسيرها. وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا البحث.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي

مر التحليل المالي منذ ظهوره بالكثير من التطورات التي جاءت نتيجة لتغير ظروف المحيط الاقتصادي و ارتبطت بأحداث اقتصادية هامة وهذا ما أدت الى ظهوره.

الفرع الأول: التطور التاريخي¹

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 ، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساسا قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها و ذلك استنادا إلى كشوفاتها المحاسبية، ولكن مع التطور الصناعي والتجاري اتضح عدم كفاية هذا التحليل ، وظهرت في بداية العشرينيات من هذا القرن بعض الدراسات وذلك بتصنيف المؤسسات وفق للقطاعات الاقتصادية أو النواحي الجغرافية مما ساعد على المقارنة بينهما.

لقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية في الفترة الممتدة بين(1929-1933) أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي خلال هذه الفترة نتيجة الفشل المالي الذي عرفت لها لعدد من مشروعات المؤسسات الاقتصادية والمالية بحيث كانت هذه المؤسسات بحسب طبيعتها مجبرة على إعادة تنظيمها من أجل حمايتها من الفشل المالي . ففي سنة 1933أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصرف وبدأت في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات، وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية" المثالية" لكل قطاع، وكانت المراحل التي مر بها التحليل المالي خلال القرن 20 كالتالي:

➤ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تطورت تقنيات التحليل المالي في فرنسا حيث ظهر المصرفيون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة أكثر دقة.

➤ في الستينيات ومع تطور المؤسسات نصب الاهتمام على نوعية وسائل التمويل اللازمة.

➤ في سنة 1967 تكونت لجنة عمليات البورصات في فرنسا التي كانت تهدف إلى تأمين الاختبار الجيد

وتأمين نوعية المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى المساهمين ، و قد تزايد حجم المعلومات و تحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن" لفترة زمنية

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير ، التحليل المالي، الجزء 1 ، الجزائر ، دار المحمدية العامة، 2008، ص:13.

شهر أو سنة " إلى تحليل ديناميكي " دراسة الحالة المالية للمؤسسة " لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات و مقارنة نتائجها.

الفرع الثاني: أسباب النشأة

تشير المراجع العلمية إلى أن نشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

1. الثورة الصناعية: أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس المال ضخمة لإنشاء المصانع و تجهيزها و تمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح و وفرة الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من مؤسسات فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً إلى نقص خبراتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها و بالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم و تفسير النتائج، لتحديد المجالات وقوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة المركز المالي و نتيجة أعمالها.

2. التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية: بينما كان نجاح و استمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين لذلك تدخلت الحكومات ، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي ، لكي تضمن حماية المستثمرين ، كما نصت هذه التشريعات أيضاً بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة و نتائج أعمالها ، مما يساعد ذلك إلى تحليل تلك القوائم المالية.

3. الأسواق المالية: تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية ، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية ، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات مؤسسات الأعمال مالياً لتحديد مدى قوتها أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب و العرض للأوراق المالية في السوق.

4. الائتمان: إن انتشار أسلوب التمويل قصير الأجل و لفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي و النقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، و لذلك قد أظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية و على ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات، و لهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة لمساعدة المصرف.

¹ حمزة محمود زيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، الطبعة الأولى، عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2011، ص:232.

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي وأهميته

في هذا المطلب سنقوم بتقديم التحليل المالي بفكرة مبسطة و واضحة من خلال التعرف مفهومه وعلى مختلف التعاريف التي تميز بها إضافة أهميته.

الفرع الاول : مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من بين أهم الأدوات التي يستخدمها العديد من المهتمين به من مستثمرين، مؤسسات، بنوك الى غير ذلك من أجل معرفة الوضعية المالية من خلال هذا التحليل و اتخاذ القرار المناسب الذين يبحثون عنه بأسلوب علمي دقيق.

هناك تعاريف أخرى تطرق إليها مجموعة من الباحثين ،من أهمها نجد:

- **تعريف الأول :** يعتبر التحليل المالي تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة باستعمال وسائل مختلفة باختلاف الطرق و الأهداف من هذا التحليل¹.
- **تعريف الثاني:** هو عملية منظمة من البيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تفيد في عملية اتخاذ القرارات، وتقييم أداء الوحدات الاقتصادية في الماضي و الحاضر و توقع ما سيكون عليه المستقبل².
- **تعريف الثالث :** التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية ، الميزانية وحسابات النتائج والتوزيع بالمشروع بعد إعادة تبويبها تبويب ملائم ، واستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والنسب و المتوسطات و الاتجاهات و المعايير لغرض إبراز الارتباطات التي تربط بين عناصرها و التغيرات التي تطرأ على هذه العناصر خلال فترة أو فترات زمنية ، وأثر هذه التغيرات على الهيكل المالي للوحدة الاقتصادية بما يمكن من الحصول على إجابات على التساؤلات التي يطرحها مستخدموا قوائم المالية³.

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل:

التحليل المالي هو التشخيص الاقتصادي للسياسة المالية للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطابع المالي.

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي

¹ ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره ،ص:11.

² خليل الشماع، خالد أمين عبد الله ، التحليل المالي للمصارف إتحاد المصارف العرب، الطبعة الثانية، الأردن، بدون ذكر دار النشر 2006،ص:37.

³ pierre conso, **la gestion financière de l'entreprise**, EDITION DUNOD, 7 ème édition, paris, 1999, p 136

يعتبر أحد الأدوات العلمية التي تستخدمها الشركة لمراقبة أنشطتها و ذلك من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية ، و التغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة ، إضافة إلى بيان حجم هذا التغيير على أداء المشروع والهيكل المالي العام للمشروع ، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات المختلفة التي تطرحها جهات معينة كالمستثمرين و الجهات الحكومية ذات العلاقة بالمشروع. تكمن أهميته في النقاط التالية:¹

1. تحديد مدى كفاءة الشركة في جمع الأموال من جهة، وتشغيلها من جهة أخرى؛
2. الحصول على مؤشرات تبين فعالية الشركة و قدرتها على النمو؛
3. التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركة؛
4. المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة؛
5. يعتبر كمؤشر على مدى نجاح أو فشل الإدارة في تحقيق أهدافها؛
6. مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة؛
7. إعداد الجو المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة.

المطلب الثالث: أهداف والخطوات المتبعة في التحليل المالي

أولاً: أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة إلى أخرى كما تختلف حسب المحلل المالي سواء كان تحليلاً خارجياً (المتمثل في البنوك، رجال الأعمال أو مصلحة الضرائب) أو تحليلاً داخلياً على مستوى المؤسسة ككل لذا يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل.

أ : الأهداف الداخلية²

- ✓ البحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية الأموال المستمرة؛
- ✓ معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية؛
- ✓ الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية للفترة تحت التحليل وبصفة عامة إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛

¹ محمد الصبري، إدارة المال وتحليل هيكله ، الإسكندرية ، مصر ، دار الفكر الجامعي، 2007 ، ص: 264.

² ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 11 13.

- ✓ تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة؛
- ✓ إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مداولاتها أو محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها مما يساعدنا على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة؛
- ✓ تنظيم ووضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة لنشاط المؤسسة وجعلها كذلك كأساس للتقديرات المستقبلية مثل الميزانية التقديرية للاستثمارات؛
- ✓ توفير المعلومات والبيانات لسياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار، الاختيار بين وسائل التمويل وسياسة القروض اتجاه العملاء، توزيع الأرباح وتغيير رأس المال.

ب: الأهداف الخارجية

- ✓ تعتمد البنوك على التحليل المالي خاصة في أخذ القرارات الخاصة بالإقراض أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها؛
- ✓ مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة؛
- ✓ تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- ✓ تقييم النتائج المالية حيث بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.

هذه الأهداف المرجوة من التحليل المالي قد تختلف حسب المحلل المالي ولكن بصفة عامة ينتظر من هذا الأخير أن يجيب على السؤال التالي:¹

هل الهياكل المالية للمؤسسة متوازنة؟

ويتشعب هذا السؤال إلى مشكلتين أساسيتين:

فالأولى مرتبطة بمعرفة إمكانية المؤسسة على مواجهة التزاماتها على المدى القريب وهذا ما يستدعي دراسة وضعية الخزينة أي دراسة السيولة المتاحة لديها.

¹: باديس بن عيشة، التحليل المالي، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2004، ص: 7.

أما الثانية فمرتبطة بشكل تمويل المؤسسة وهو ما يستدعي دراسة الخصوم لتحديد نسب كل من الأموال الخاصة والديون أي تحديد الهيكله المالية¹.

ثانيا: خطوات المتبعة في التحليل المالي

يمر التحليل بمجموعة من الخطوات وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل على أن خطواته هي:²

- تحقيق هدف التحليل بدقة: من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، فنجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة؛

-تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها؛

-اختيار أسلوب التحليل المناسب : تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، منها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب؛

-إعادة وتبويب القوائم لتلائم التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تستعمل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته، والتي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية، وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي؛

-التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في أبدأ رأي في محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن؛

¹ عبد الغفار حنفي، الادارة المالية،الدار الجامعية، جامعة الاسكندرية، مصر، 1990، ص:69

² ناصر داداي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره، ص:135

-صياغة التقارير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العلمية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع نتائج المتوصل إليها .

المبحث الثاني استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف و الحكم على مستوى أداء المؤسسات و اتخاذ القرارات الخاصة و من خلال هذا المبحث يمكن التطرق إلى:

المطلب الأول: مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية:¹

• التخطيط المالي:

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة وتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، و يستند إليها عند وضع تقديراتها لمستقبلية.

• تحليل تقييم الأداء:

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها، في إدارة موجوداتها، وتوازنه المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس أو في مجالات أخرى. ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثلاً لإدارة، المستثمرين والمقرضين.

• التحليل الائتماني:

يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها علاقته مع المقرض، و تقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم. وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم و الفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.

¹ هيثم محمد الزعبي، الإدارة وتحليل المالي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان، 2000، ص:159-160.

• التحليل الاستثماري:

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات و منح القرض. و لهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها و لا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم و السندات فحسب ، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها و الكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها و الاستثمارات في مختلف المجالات.

• التحليل بعض الحالات الخاصة:

من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة و التي لا تتكرر في حياتها، التصفية والانضمام والاندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والاستثماري و الائتماني و السوقي لكل مؤسسة.

المطلب الثاني: الأطراف المهمة بالتحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات، وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة و لتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى، والأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات التحليل المالي ما يلي:¹

➤ المستثمرون

يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر، و القيمة المضافة، و المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلا عن المساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، إلا أن كل منهما يهتم بماضي الشركة و المخاطر التي تعرضت لها، و الأسلوب الذي اتبع في معالجتها

➤ إدارة المؤسسة

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، و عرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها.

¹ محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، ط 1 ، عمان: دار وائل للنشر، 2000، ص 58

- فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق أحد الغايات التالية أو كلها مجتمعة¹:
- تقييم ربحية المؤسسة و العوائد المحققة على الاستثمار؛
 - التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
 - مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم و المشابهة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة؛
 - تقييم فاعلية الرقابة؛
 - كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة؛
 - تقييم كفاءة إدارة الموجودات؛
 - تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة؛
 - تشخيص المشكلات الحالية؛
 - المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل؛

➤ الدائون

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة²، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية فالدائنين تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبع النوع الدين:³

أ- الديون طويلة الأجل

إنما يهم الدائون هنا هو ضمان استرداد أموالهم و حصولهم على فوائد أموالهم، و بالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، و مستوى الربحية وكفائتها في تغطية الفوائد السنوية.

ب- الديون قصيرة الأجل

إنما يهم الدائون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائون يهتمون بتحليل رأس المال العامل و المركز النقدي و السيولة في المؤسسة.

➤ الموردون

يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، و استقرار الأوضاع المالية لهم، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة و تحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، و تطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها

¹ أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، عمان: دار البداية، 2004، ص 170 171

² عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

³ منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص: 19.

لعملائهم ماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، و يمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

➤ العملاء

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان ماثلة لما تمنح لغيره، و تتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.

➤ العاملون في المؤسسة

يمكن القول بصفة عامة، أن أهم الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما¹:

أ- المساهمون(الملاك)

ب- العاملون في المؤسسة.

إن زيادة الأجر مع ثبات الإنتاجية يعني انخفاض العائد المخصص للملاك بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو اختفائها)، أو بطريقة غير مباشرة (عدم كفاية التمويل الداخلي) أو إضعاف المركز المالي، إذا ما تم دفع التوزيعات من الاحتياطيات. ولهذا السبب لا يمكن للعاملين في فرنسا مثلاً المشاركة في الأرباح إلا إذا تجاوز صافي الربح 5 % بالمقارنة بحق الملكية، بحيث يكون دافعاً لهم على زيادة الإنتاجية وضمان حد أدنى من العائد للملاك. يدل هذا على أنه من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها، والتأكد من سلامة إدارة الأموال.

➤ الهيئات الحكومية

يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:²

-التأكد من التقيد بالأنظمة و القوانين المعمول بها

-تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية

-مراقبة الأسعار

-غايات إحصائية.

➤ الأفراد و الجهات المتعاملة بالأوراق المالية

يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض الآتية:³

-تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي.

¹ عبد الغفار حنفي، الادارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 72

² أيمن الشنطي، عامر شقر، الادارة و التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 172

³ هيثم محمد الزغي، الادارة و التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 164

- مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة و تأثيرها على السوق المالي.
- تحليل السوق المالي و تحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي

يمكن الحصول على النتائج ومعالجتها باستعمال وسائل معينة و بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية المتوفرة لدى المؤسسة حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة سواء كانت نتائج التحليل خارجية أو داخلية بالنسبة للمؤسسة¹.

1. نتائج التحليل الخارجي: باختلاف المحلل الخارجي تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية:

- ملاحظات حول الاعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات المنافسة؛
- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض؛
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و الاستقلالية للمؤسسة.

2. نتائج التحليل الداخلي: يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى النتائج التالية:

- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تواجه المؤسسة؛
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال؛
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية؛
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة.

المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي في ظل SCF*

- إن المادة الأولية التي يعالجها المحلل المالي و يستقرئ منها ملاحظته و استنتاجاته في المعلومات المشتقة من:
- الوثائق الحسابية للمؤسسة و خاصة القوائم المالية الهامة مثل الميزانية المالية و حسابات النتائج إلى جانب جدول التمويل الذي يعتبر مهما جدا للقيام بتحليل ديناميكي و جدول تدفقات الخزينة و جدول تغير رؤوس الأموال خاصة وكذا الملاحق و محتوياتها.
 - طرق التحليل المقترحة حسب الدراسات والاستعمالات في الواقع منذ الفترات السابقة.
 - النسب النموذجية المقترحة من جهات مختصة (خبراء، محاسبين، بنوك...)

¹ أيمن الشنطي، عامر الشقر، الإدارة وتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 175

-مؤشرات و عناصر عن وضعية الاقتصاد و الجوانب القانونية للنشاط :نسب الفائدة ، الأموال ،الجوانب القانونية المرتبطة بالمؤسسة و نشاطاتها، مشتركة ، فردية ، فرعية ، علاقات مع المالكين.....إلخ.

المطلب الأول :الميزانية المالية و عناصرها

قبل التطرق إلى الميزانية المالية نتطرق إلى إعطاء نظرة شاملة عن النظام المحاسبي المالي .

أولاً : لمحة عن النظام المحاسبي المالي.

1)تعريف النظام المحاسبي المالي

لقد تعددت التعاريف عن النظام المحاسبي المالي من أهمها مايلي :

هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها و تسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات المؤسسة و نجاحتها و وضعية خزينتها في نهاية السنة المالية.¹

2)أهداف النظام المحاسبي المالي

هناك العديد من الأهداف المرجو تحقيقها و يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليوكب و يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- يسهل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و المؤسسات الأجنبية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق .

ثانياً:الميزانية المالية.

إن الميزانية المحاسبية لا تفني بمتطلبات التحليل المالي فهي لا تأخذ بعين الاعتبار القيم السوقية (الحقيقية) لممتلكات المؤسسة، ولا لمبدأ السنوية في التفرقة بين عناصرها لهذا يجب القيام بعدة تعديلات من أجل الوصول إلى الميزانية المالية.

1)تعريف الميزانية المالية:

تعرف الميزانية المالية على أنها "جدول يظهر جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة حين يحافظ على تساوي الطرفين."²

¹ الجريدة الرسمية، العدد 19-15 مارس 2009، ص50

*SCF: نظام المحاسبي المالي

² محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998 ، ص08

كما تعرف على أنها " جزء يتعلق بفترة معينة غالبا لسنة أي في نهاية الدورة لكل ما تملكه المؤسسة، ما لها و ما عليها و الفرق بينهما يمثل ذمتها أو حالتها الصافية ،و يعنى مبلغ الأموال التي يمتلكها".¹

و تعرف أيضا أنها جدول يشمل على جانبين جانب أصول مرتب حسب درجة و السيولة مع اعادة تقدير عناصر أصول بالقيم الحقيقية و جانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق مبدأ سنوية.²

رغم تعدد تعريف الميزانية المالية إلا أنها تصب في معنى واحد وبالتالي يمكن إعطاء تعريف شامل و هو أن الميزانية عبارة عن وثيقة محاسبة تمكنا عند تاريخ وضعها من الحصول على صورة شاملة حول الذمة المالية للمؤسسة حيث تمثل الخصوم مجموع الالتزامات المكونة لموارد المؤسسة أما الأصول فتمثل مجموع الاستثمارات و المخزونات أو الحقوق المكونة الاستخدامات و استعمالات المؤسسة.

(ب) مكونات الميزانية

1 . الأصول

الإطار المفاهيمي يعرف الأصول بأنها: {الأشياء ذات القيمة المملوكة للمنشأة، تضم لتحقيق منافع مستقبلية محتملة، تتحكم فيها المؤسسة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة.}

طبقا لهذا التعريف نجد ثلاث خصائص رئيسية يجب توافرها في الأصول:

- وجود منافع اقتصادية مستقبلية، أي أن يكون للأصل القدرة على تزويد الوحدة بالمنفعة وخلق تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
- قدرة المؤسسة على التحكم في هذه المنافع، بحيث تستطيع الحصول على ما تريد من الخدمات لنفسها أو تمكينها لغير منها.
- أن يكون هذا التحكم في المنافع قد نتج عن أحداث أو عمليات وقعت في الماضي.

والأصل يرتب كأصل جاري لما يكون في استطاعة المؤسسة تحقيق الأصل، بيعه أو استهلاكه في إطار دورة الاستغلال العادية للوحدة أو لما يكون الأصل من عناصر الخزينة أو ما يعادل الخزينة، بغرض إيضاح درجة السيولة و تشمل:

➤ النقدية

➤ الأوراق المالية القابلة للتداول، و التي تقيم على أساس تكلفة السوق .

➤ حسابات المدينون و الذين يتم تقييمهم بالمقدار المتوقع تحصيله.

➤ المخزون المقيم بقيمة السوق الأقل.

➤ المصروفات المقدمة سلفا و التي تخص كل النفقات التي تمت فعلا للحصول على منافع خلال دورة

الاستغلال.

¹ ناصر دادي عدون،مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص17

² محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية(التحليل المالي للمشروعات الأعمال)، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص45

أما العناصر الأخرى التي يكون تاريخ استحقاقها أكبر من 12 شهر و الموجهة للاستعمال المستمر من اجل احتياجات الوحدة يجب أن تظهر ضمن العناصر غير الجارية.

وحسب مشروع النظام المحاسبي المالي، تشمل عناصر الأصول الأتي:

- الأصول غير المادية وهي الأصول المعنوية التي تبقى لفترة طويلة، و تدر على المالك منافع مستقبلية متوقعة، فهي ضرورية لتشغيل المؤسسة و تضم الشهرة و العلامة التجارية و حق الابتكار، رأس المال التجاري.
- الأصول المادية و هي الأصول المحتفظ بها من قبل المؤسسة إما من أجل استخدامها في الإنتاج أو في شكل لوازم أو السلع أو الخدمات، و إما من أجل إجبارها للغير، أو لإحتياجات إدارية. وهي التي ينتظر أن تستعمل لأكثر من فترة محاسبية (الأراضي، المباني، المعدات).
- الأصول المالية تعتبر من العناصر الهامة في ميزانية المؤسسة و تشمل:

-المساهمات

-الأصول المالية

- المخزونات تشمل كل السلع الموجودة لدى المؤسسة في تاريخ الجرد و التي تستهلك خلال الفترة الموالية، والتي لا تزيد مدتها عن السنة (البضائع، المواد و اللوازم، والمنتجات نصف المصنعة و التامة الصنع).
- المدينون الذين يمثلون المبالغ المستحقة على الغير اتجاه المؤسسة و تشمل:

-أصول الضرائب(تبيين الضرائب المؤجلة).

-الزبائن والمدينون الآخرون و الأصول المماثلة (الأعباء الملاحظة مسبقا).

- خزينة الأصول و العناصر المماثلة لها، تمثل القيم المتبقية من الموارد بعد تمويل الاستثمارات، المخزون و الديون الممنوحة للزبائن، حيث تتوزع بين المبالغ الموضوعة في البنك و الصندوق و الودائع تحت الطلب و التوظيفات قصيرة الأجل.

2. الخصوم

تعرف الخصوم على أنها الالتزامات الاقتصادية القائمة على المنشأة أو أي عناصر دائنة مؤجلة لفترات قادمة تم إثباتها و قياسها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. طبقا لهذا التعريف يجب أن تتوفر ثلاث خصائص رئيسية في الخصوم:

- يتطلب الالتزام أن تقوم الوحدة بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حد ثم عين أو في تاريخ معين.
- لا يمكن تفادي الالتزام.
- وقوع الحدث الملزم للوحدة في الماضي.

و تتمثل الخصوم في:

✓ **حقوق الملكية:** تتمثل في حصة الملاك، و التي تتكون من الرأس المال المدفوع و التغيرات التي تحدث في هذه الحصة نتيجة صافي الدخل و إجراء توزيعات الأرباح، و تزداد حقوق الملكية من خلال استثمارات الملاك و صافي الدخل و تقل من خلال توزيعات الأرباح.

✓ **الالتزامات:** هي تضحيات مستقبلية متوقعة بمنافع اقتصادية ناشئة عن التعهدات الحالية لوحدة معينة بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية.

ووفق المعايير (ias/ifrs) فالاستحقاق يرتب كالتزام جاري في الحالات التالية:

- الاستحقاق يغلق في دورة الاستغلال العادية للمؤسسة
- الاستحقاق يجب أن يسدد خلال اثني عشر شهرا بعد تاريخ إقفال السنة المالية.
- كل الاستحقاقات الأخرى يجب ترتيبها كالتزامات غير جارية على أساس أن المؤسسة لنستطيع تسويتها خلال دورة الاستغلال الجارية، مثل الالتزامات الناشئة نتيجة الحصول على الأصول كإصدار السندات و الأوراق المالية أو الكمبيالات طويلة الأجل و القروض الإيجازية.
- * وحسب مشروع النظام المحاسبي المالي تشمل عناصر الخصوم الآتي:
 - الأموال الخاصة قبل التوزيعات المقررة و المقترحة بعد تاريخ الإقفال ، مع ملاحظة الرأس المال المدفوع، الاحتياطات، النتيجة الصافية للفترة و العناصر الأخرى.
 - الخصوم غير الجارية ذات فائدة .
 - الموردون و الدائنون الآخرون .
 - خصوم الضرائب (مع ملاحظة الضرائب المؤجلة.)
 - مؤونات الأعباء و الخصوم المماثلة .
 - الخزينة السالبة و ما يعادل الخزينة .

الفصل الأول: مدخل عام الى التحليل المالي

الجدول رقم: (01) جدول الميزانية المالية (الأصول)

ن الاهتلاكات	ن الاجمالي	الاصول
2807,2907	207	*أصول غير الجارية
280 (باستثناء 2807)	20 (باستثناء 229)	شهرة محل (goodwill)
290 (باستثناء 2907)	21 (باستثناء 229)	تثبيات غير مادية
/282,281	23	تثبيات المادية
292,291,293	265	تثبيات قيد تنفيذ
	26 (باستثناء 265,269)	تثبيات المالية
	271,272,273,274,275,276	سندات تحت المعادلة
		مساهمات أخرى و مدينون مرتبطون
		سندات اخرى ثابتة
		اقراض و اصول مالية اخرى غير
		جارية
		مجموع الأصول غير الجارية
39	30 الى 380	*أصول جارية
491	41 (باستثناء 419)	المخزونات و قيد تنفيذ
496,495	409, مدين [42,43,44] (باستثناء 444,448)	المدينون و الاستخدامات
	[46,45,	المماثلة
	444,445,447	الزبائن
	48 مدين	مدينون الاخرون
	50 (باستثناء 509)	الضرائب
	519 والمدينين الآخرين 51, مدين 52,53,54	الاصول اخرى الجارية
59		النقديات و المتشابهة
		التوظيفات و الاصول المالية
		الاخرى
		الخزينة

الفصل الأول: مدخل عام الى التحليل المالي

		مجموع الاصول الجارية
		مجموع العام للاصول

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص 32.

الجدول رقم (2): الميزانية المالية (الخصوم)

ن	الخصوم
	الاموال الخاصة
101،108	الرأس المال الصادر
109	الرأس المال غير المطلوب
104،106	العلاوات و الاحتياطات
105	فارق إعادة التقييم
107	فارق المعادلة
12	النتيجة الصافية
11	اموال خاصة أخرى - ترحيل من جديد
	حصة الشركة المدمجة
	حصة ذوي الأقلية
	المجموع 1
	الخصوم الغير الجارية
16،17	القروض و الديون المالية
134،155	الضرائب (المؤجلة و الممونة)
229	ديون أخرى غير جارية
15(باستثناء 151)،132،131	مؤونات و نواتج مسجلة سلفا
	مجموع الخصوم غير الجارية 2

الخصوم الجارية	40(باستثناء409)
الموردون و الحسابات المرتبطة	الحسابات الدائنة 447,445,444
الضرائب	509,419, دائن [42,43,44](باستثناء444الى447) [46,48,45]
ديون أخرى	519, و ديون اخرى 51, دائن 52
مجموع الخصوم الجارية ³	
مجموع العام للخصوم	

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص33.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل الاستغلال في المؤسسة الاقتصادية

أولاً: جدول حسابات النتائج:

أن جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، و لا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة).¹

وكما هو الشأن بالنسبة لبقية الكشوف فان جدول حسابات النتائج يضبط تحت مسؤولية مسيري المؤسسة و يتم إصداره خلال مهمة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ السنة المالية، و يجب أن يكون متميزا عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن يقوم بنشرها و يتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة:

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للكشوف المالية.
- طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو حسابات مدججة أو حسابات مركبة)
- تاريخ الإقفال.
- العملة التي يقدم بها.

و يتم تقديم جدول حسابات النتائج إجباريا بالعملة الوطنية، ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في الكشف إلى وحدة، كما توفر الكشوف المعلومات التي تسمح باجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة .

أ) هيكلية جدول حسابات النتائج

مشروع النظام المحاسبي المالي يقدم نموذجين لتقديم جدول حسابات النتائج مثل ماجاء

¹ Eric dumalanéde .Comptabilité générale, berti .édition, algér 2009.p 222

في المعيار المحاسبي (ias1):

- إما بواسطة تحليل الأعباء حسب طبيعتها والتي تسمح بتحديد النتائج الوسيطة
- و إما ترك الحرية للمؤسسة بإعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظائف

(ب) عناصر جدول حسابات النتائج

✓ النواتج

حسب الإطار المفاهيمي " :النواتج هي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة، في شكل مدخولات أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم ، التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة¹

✓ الأعباء

تعرف الأعباء بأنها " انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مخروجات أو انخفاض الأصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة ، باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة. تعريف الأعباء يشمل أيضا الخسائر و كذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع، الأجر و الاهتلاكات. "

(ج) معلومات يستوجب إظهارها في جدول حسابات النتائج

مثل الميزانية المعيار المحاسبي (IAS1) لا يبين أي تسلسل أو شكل لتقديم جدول حسابات النتائج، و لكن يقدم قائمة العناصر التي يحتويها².

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، بما يسمح بتحديد النتائج الوسيطة
- نواتج الأنشطة العادية
- النواتج المالية و الأعباء المالية
- أعباء المستخدمين
- الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
- مخصصات الاهتلاكات و انخفاض القيمة المرتبطة بالأصول العينية
- مخصصات الاهتلاكات و انخفاض القيمة المرتبطة بالأصول غير المادية
- نتائج الأنشطة العادية
- العناصر غير العادية للنواتج والأعباء
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع
- بالنسبة لشركات الأسهم، النتيجة الصافية للسهم .

¹ طارق عبد العال حامد، التقارير المالية أسس الاعداد و العرض و التحليل،الدار جامعية الاسكندرية ص 38

² راضي خنفر، تحليل قوائم المالية ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ص 114.

- معلومات أخرى يجب إظهارها إما في جدول الحسابات النتائج أو في الملحق:
- ✓ حسب المعيار المحاسبي (IAS1) فان المؤسسات التي تصنف الأعباء حسب الوظائف يجب عليها تقديم معلومات إضافية عن طبيعة هذه الأعباء، بما فيها مخصصات الاهتلاكات و كذا مصروفات المستخدمين
 - ✓ تحليل نواتج النشاطات العادية
 - ✓ بالنسبة لشركات الأسهم، مبلغ نصيب الأسهم من الأرباح المقترح و النتيجة الصافية للسهم.
 - ✓ النواتج و الأعباء المتأتية عن النشاط العادي، ذات الحجم أو الطبيعة أو التأثير، التي يتطلب أخذها بعين الاعتبار من أجل شرح مهارات الوحدة للفترة، تقدم ضمن تصنيفات نوعية في حساب النتائج (مثل: تكلفة إعادة الهيكلة، النقص الاستثنائي للمخزون، تكاليف ناتجة عن توقف جزئي لنشاط...)
 - ✓ النتيجة الاستثنائية التي تنشأ عن النواتج و الأعباء المتعلقة بالأحداث أو التعاقدات التي ترتبط بالنشاط العادي، و لها صفة استثنائية (مثل الكوارث الطبيعية و غير متوقعة.)
 - ✓ النتيجة تأخذ بعين الاعتبار الأعباء و النواتج التي نشأت خلال نفس الفترة حتى و لو ظهرت بين تاريخ إقفال السنة المالية و تاريخ إعداد القوائم المالية. كذلك الأحداث التي تظهر بعد تاريخ الإقفال و التي ترتبط بحالات حدثت في تاريخ الإقفال، تتطلب تعديلات لما يكون ذلك سيساهم في تقديم معلومات تسمح بتقدير جيد للأصول أو الخصوم الموجودة في تاريخ الإقفال.

الفصل الأول: مدخل عام الى التحليل المالي

الجدول رقم: (3) جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

العناصر	الملحوظة	ن	ن-1
رقم الاعمال		70	
تغير مخزون المنتجات التامة و القيد التنفيذ		72	
الانتاج المثبت		73	
إعانات الاستغلال		74	
1 إنتاج الفترة			
مشتريات مستهلكة		60	
خدمات خارجية و استهلاكات أخرى		61 و 62	
2 استهلاك الفترة			
3 القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين		63	
ضرائب و رسوم والمدفوعات المشابهة		64	
4 الفائض الاجمالي للاستغلال			
المنتجات العمليات أخرى		75	
الاعباء العمليات الأخرى		65	
مخصصات الاهتلاكات و المؤونات		68	
استرجاع عن خسائر القيمة و المؤونلت		78	
5 النتيجة التشغيلية			
نواتج مالية		76	
اعباء مالية		66	
6 نتيجة المالية			
7 النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		695 و 698	
الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية		692 و 693	
مجموع نواتج النشاطات العادية			
مجموع الاعباء النشاطات العادية			
8 النتيجة الصافية للنشاطات العادية			

الفصل الأول: مدخل عام الى التحليل المالي

	77		العناصر غير العادية (نواتج) (للتوضيح)
	67		العناصر غير العادية (الاعباء) (للتوضيح)
			9 النتيجة غير العادية
			10 النتيجة الصافية للفترة
			الحصة في النتائج الصافية للشركات موضع المعادلة
			11 النتيجة الصافية ذوي الاقلية
			منها حصة ذوي الاقلية
			حصة المجموع

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص 34

ثانيا: جدول التمويل.

أن الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لا يسمحان بمعرفة التغيرات التي تحدث في عناصر الذمة المالية للمؤسسة، فالميزانية يتم تعريفها بأنها صورة للذمة المالية للمؤسسة في وقت معين، و لمعالجة نقائص الميزانية جاء جدول التمويل لإظهار التغيرات التي حدثت في عناصر الذمة المالية و العلاقة الموجودة بين نشاط المؤسسة و ذمتها المالية فجدول التمويل يعتبر إذا مجموعة من الصور لفترات متتالية.

وعليه يمكن تعريف جدول التمويل على أنه البيان الذي يشرح التغيرات التي تحدث في الذمة المالية للمؤسسة بين فترتين سابقتين متتاليتين و يعبر عن هذه الفترة غالبا بسنة النشاط و هي السنة الميلادية، بحيث هذا الجدول يوضح لنا مصدر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة في السنة الثانية المدروسة و الاتجاهات التي استعملت فيها من جهة أخرى.

أو بعبارة أخرى فان جدول التمويل يعطي إجابات للعديد من الأسئلة: عن سبب اللجوء لمصادر تمويل خارجية وعن كيفية التي تم بها التمويل التوسعات، و عن حركة الأصول والخصوم خلال سنة و ما شابه ذلك من أسئلة.¹

¹ مراد حمزة، راجحي احمد، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة أعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر، 2001، ص 30.

هيكلية جدول التمويل:

أن هيكلية جدول التمويل يخضع لنفس المنطق الذي تخضع له الميزانية حيث يتركز على الاستخدامات و الموارد و هذه الهيكلية تجيب عن السؤال الذي قد يثار و المتمثل في:¹

- كيف كانت استخدامات الدورة و كيف مولت؟

- ماهي الموارد المحققة من طرف المؤسسة خلال هذه الفترة وكيف استخدمت؟

ونظرا لتساوي الاستخدامات بالموارد , فان جدول التمويل يحترم قواعد التوازن المحاسبي.

الجدول (04): جدول التمويل

<p>الاستخدامات الثابتة للدورة.</p> <p>المصاريف الإعدادية.</p> <p>استثمارات مادية و معنوية.</p> <p>استثمارات مالية.</p> <p>تسديد الديون الطويلة و المتوسطة المدى.</p> <p>العوائد.</p>	<p>الموارد المالية للدورة.</p> <p>طاقة التمويل الذاتي.</p> <p>الموارد الاستثنائية.</p> <p>موارد الأموال الخاصة.</p> <p>موارد القروض الطويلة والمتوسطة المدى.</p> <p>تسديد القروض.</p>
<p>تغير رأس المال العامل للسيولة.</p> <p>التغير في المخزونات.</p> <p>التغير في الحقوق والمتاحات.</p> <p>التغير في الديون قصيرة المدى.</p> <p>التغير في مؤونات تدني الأصول المتداولة.</p>	
<p>$C=A-B$</p>	

المصدر: تودرت أكلي، التحليل المالي في النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص مالية و نقود، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007، ص104.

¹ تودرت أكلي، التحليل المالي في النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، تخصص مالية والنقود، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، صص 100 108

- جدول التمويل يوضح كيف أن المورد المؤسسة خلال فترة سمحت بتلبية احتياجاتها للتمويل.
- يسمح أيضا بتقييم سياسات الاستثمار، التمويل الذاتي، الاستدانة، التوزيع، تسيير دورة الاستغلال والخزينة.

المطلب الثالث: جدول تدفقات أموال الخزينة و جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.

أولاً: مفهوم جدول تدفقات الخزينة

جدول التدفقات الخزينة هو تلك أداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية و استخدامها وذلك اعتماداً على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، و يعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغير النشاط أو توسيعية أو الانسحاب منه أو النمو و غيرها .

ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساس التقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال و نظائرها و كذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة .

أنواع تدفقات الخزينة:

- حسب معيار (IAS7) فان طبيعة تدفقات الخزينة تتمثل في ثلاثة أنشطة مختلفة وهي:¹
- **الأنشطة التشغيلية:** وتتمثل في الأنشطة الأساسية المنشئة لنواتج المؤسسة و تدخل في تحديد صافي الدخل، مثل المتحصلا تمّن الزبائن و الفوائد، كذلك تسديد للمصروفات و للموردين و العاملين و سداد الفوائد.
 - **الأنشطة الاستثمارية:** هي الخاصة باقتناء وبيع الأصول و كذا التوظيفات الأخرى غير المحتواة ضمن العناصر المعادلة للخزينة مثل تقديم القروض للغير و تحصيلها واقتناء الاستثمارات والتنازل عنها.
 - **الأنشطة التمويلية:** وهي الأنشطة التي يترتب عنها تغيرات في مكونات الأموال الخاصة من حيث الحصول على رأس مال جديد من الملاك أو المساهمين و إمدادهم بالعوائد، وكذا مديونية الوحدة في ما يخص الحصول على القروض من الدائنين وسدادها.

¹ خالد وهيب الراوي ويوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص39.

الجدول (05): جدول تدفقات أموال الخزينة

العناصر	ملحوظة	ن	ن-1
<u>تدفقات أموال الخزينة الناتية من الأنشطة العمليانية</u> التحصيانات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصروفات المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير عادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير عادية			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأية من الأنشطة العمليانية (A)			
<u>تدفقات أموال الخزينة المتأية من الأنشطة الاستثمار</u> المسحوبات عن إقتناء التثبيات المادية أو المعنوية التحصيانات عن عمليات التنازل عن التثبيات المادية او المعنوية المسحوبات عن إقتناء التثبيات المالية تحصيانات على التنازل للتثبيات المالية الفوائد التي تم تحصيلها عن توظيفات مالية الحصص و الأقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأية من أنشطة الاستثمار (B)			
<u>تدفقات أموال الخزينة المتأية من أنشطة التمويل</u> التحصيانات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيانات المتأية من القروض تسديدات القروض او الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأية من أنشطة التمويل (C)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغيرات أموال الخزينة للفترة (A+B+C)			

الفصل الأول: مدخل عام الى التحليل المالي

			أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص 35.

ثانيا: جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل عنوان من العناوين التي تتألف منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية¹.

و من المعلومات لدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول يخص الحركات المتصلة بما يلي:
- النتيجة الصافية للسنة المالية.

- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال .

- المنتجات و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة .

- عمليات الرسملة (الارتفاع, الانخفاض, التسديد...).

- توزيع النتيجة و التصحيحات المقررة خلال السنة المالية.

- عرض جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي.

¹ مراد حمزة، ربحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 37

الفصل الأول: مدخل عام الى التحليل المالي

الجدول رقم (06): جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.

العناصر	ملاحظات	الرأس المال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر - 2						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم الثببتات الأرباح أو خسائر غير المدرجة في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة في رأسمال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في ديسمبر ن- 1						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم الثببتات الأرباح أو خسائر غير المدرجة في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة في رأسمال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر ن						

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص 37

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم محاور التحليل المالي حيث يعتبر أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة ، فهو لا يخرج من كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة و فهمها من أجل معرفة الوضعية المالية و الأداء و تغيرات الوضعية المالية للمؤسسة، و بغرض الوصول الى هذا الهدف يتبع المحلل مجموعة من خطوات التي تشكل في مجملها الإطار المفاهيمي لعملية التحليل المالي، حيث تبدأ بتحديد غرض و سياق التحليل و تنتهي وضع التوصية المناسبة و تكرار كل العمليات للتأكد من صحة التوصيات و الاستنتاجات الأصلية.

وتعني عملية تحليل القوائم المالية تحليل مخرجات النظام المحاسبي المالي المتشكلة أساسا من : الميزانية، حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأموال الخاصة باللاحق.

الفصل الثاني

المبحث الأول التحليل الشمولي للميزانية المالية بواسطة النسب.

تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب التي تستخدم لتقييم لأداء وترشيد القرارات وتقييم المركز المالي والنقدي، بل إن المحلل المالي يستطيع أن يشتق نسب أخرى وفق ترتيب علاقة ما بين البسط والمقام، شرط أن تلون نتيجة تلك العلاقة ذات مدلول معين تعطي تفسيراً لأحد جوانب الأداء في المؤسسة¹.

المطلب الأول: نسبة السيولة.

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل. حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشراً مهماً لتقييم أدائها المالي، وقدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياساً بتكلفة شرائها، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية بوجودها المتداولة وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لم تستطع مواجهة ديونها الفورية حتى وإن كانت تحقق أرباحاً عالية في الأجل الطويل². ولقياس ذلك يقوم المحلل

المالي بحساب جملة

من النسب وهي:

أولاً: نسبة التداول:

تعتبر من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي والتي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس السيولة القصيرة الأجل الأجل لأنها تبين مدى الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مدة زمنية متفككة مع أجال القروض³، وهي عبارة عن قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة وتحسب باستخدام بيانات المركز المالي للمؤسسة وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط 1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 357

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

³ خالد وهيب الراوي ويوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

وتعتبر هذه النسبة عن عدد مرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزئ من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديد.

ثانيا: نسبة السيولة السريعة:

هي النسبة التي تعتبر مقياسا لقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) من الأصول سريعة التحويل إلى نقدية أي دون اللجوء الى المخزون¹. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزن}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

ثالثا: نسبة النقدية:

تستخدم هذه النسبة للتعبير عن مدى كفاية الأصول النقدية السائلة والقابلة للتسييل بسهولة ومدى كفايتها لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل والديون مستحقة السداد في العام القادم دون الاضطرار الى بيع أصول جارية أخرى². وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية} = \text{الموجودات} \text{ و ما يماثلها} / \text{الخصوم المتداولة}$$

المطلب الثاني: نسب النشاط و المردودية و الهيكلية

الفرع الأول: نسب النشاط:

تبين نسب النشاط بأنواعها قدرة المنشأة في استخدام الموارد المتاحة لديها بفعالية وكفاءة، وبمعنى آخر كفاءة المنشأة في استخدام أصولها المختلفة أو كفاءتها في استثمار أصولها الثابتة والمتداولة، تكمن أهمية هذه النسب أنها تبين كفاءة الأداء والربحية للمنشأة في الأجل الطويل³. ومن بين هذه النسب نذكر ما يلي:

¹ منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، ط5، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص:75.

² أمين أحمد السيد لطفى، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، دار الجامعية، القاهرة، 2007، ص:341.

³ خالد وهيب الراوي ويوسف سعادة، مرجع سبق ذكره، ص:70.

1. معدل دوران إجمالي الأصول:

ويشرح هذا المعدل مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات أو الإيرادات، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس حجم المبيعات التي تتولد عن كل دينار من قيمة الأصول¹ ، ويحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \text{رقم الأعمال} / \text{إجمالي}$$

2. معدل دوران الأصول غير الجارية :

هذه النسبة توضح درجة كفاءة المنشأة في استخدام الموجودات الثابتة في عملياتها الإنتاجية الجارية، ارتفاعها يعني الاستخدام الجيد للطاقة الإنتاجية المتاحة وانخفاض هذه النسبة يعني فقدان التوازن ما بين حجم الاستثمارات في الموجودات الثابتة للمنشأة وبين مبيعاتها² ، ويحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول غير الجارية} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول غير جارية}$$

3. معدل دوران الأصول الجارية :

فهذا المعدل يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي وهو ما تهدف إليه الإدارة المعاصرة لأن انخفاض معدل الدوران إنما يعني ضعف في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات³ ، ويحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول جارية}$$

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط 1، رام الله، فلسطين، 2008، ص: 59-60.

² خالد وهيب الراوي ويوسف سعادة، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

³ عاطف وليد أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجماعي، الإسكندرية، 2006، ص: 98.

4. معدل دوران المخزون :

يعتبر معدل دوران المخزون مؤشراً لمدى سلامة حجم الاستثمار في المخزون السلعي .ولكي نوضح فكرة استخدام المتوسطات في حساب معدل الدوران، سوف يتم حساب معدل دوران المخزون بقسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون خلال العام، وذلك بدلا من قسمتها على رصيد المخزون في الميزانية كما تعودنا أن نفعل .ويمكن إيجاد متوسط المخزون بإضافة مخزون أول المدة إلى رصيد المخزون في نهاية المدة وقسمة النتائج على اثنين¹ ، ويحسب بالطريقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{متوسط المخزون}$$

يمكن حساب معدل دوران المخزون بالأيام أو فترة التخزين وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة التخزين} = (\text{متوسط المخزون} / \text{تكلفة البضاعة المباعة}) \times 360$$

5. معدل دوران الذمم المدينة :

يهدف هذا المعدل الى مدى نجاح وقدرة المنشأة على تحصيل ديونها في مواعيد الاستحقاق، حيث أنه يوضح عدد المرات التي منح فيها الائتمان للغير وتم تحصيلها ومنحت مرة أخرى للمدينين بمعنى كلما زاد المعدل كلما دل على كفاءة الإدارة والعكس²، ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \text{رقم الأعمال} / \text{متوسط الذمم المدينة}$$

كما يمكن حساب فترة التحصيل حيث يكون أداء المنشأة أفضل كلما كانت فترة التحصيل أقصر ، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة التحصيل} = (\text{متوسط الذمم المدينة} / \text{رقم الأعمال}) \times 360$$

¹ منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص:210.

² أمين أحمد السيد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص:363.

6. معدل ذمم الدائنة :

وتستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على سرعة الشركة في تسديد التزاماتها التجارية قصيرة الأجل، أي عدد مرات التسديد خلال فترة معينة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{المشتريات}}{\text{متوسط الذمم الدائنة}}$$

ولإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه الشركة في تسديد ديونها التجارية يمكن حساب فترة الدفع بالعلاقة التالية:

$$\text{فترة الدفع} = (\text{متوسط الذمم الدائنة} / \text{المشتريات}) \times 360$$

الفرع الثاني: نسب الهيكل التمويلي

أوضحنا فيما سبق بعض النسب ذات العلاقة بتحليل السيولة في الأجل القصير، ولكن قد يريد المحلل المالي الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل أي مدى اليسر المالي وبالتالي فيجب البحث عن النسب ذات الدلالة المناسبة آخذين في الحسبان احتياجات مستخدمي القوائم المالية¹. وهناك العدد من النسب الشائعة الاستخدام من بينها:

1. نسبة التمويل الخارجي للأصول :

تعتبر هذه النسبة عن المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي للأصول} = \frac{\text{الخصوم الجارية} + \text{الخصوم غير جارية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2. نسبة التمويل الداخلي للأصول :

¹ لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، " مذكرة ماجستير"، تخصص إدارة مالية، كلية علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011/2012، ص.46.

تستخدم هذه النسبة كدليل على مدى استقرار وسلامة المركز المالي من منظور الأجل الطويل .وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الداخلي للأصول} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

3.نسبة المديونية الكاملة :

تستخدم هذه النسبة كمؤشر على مدى المخاطرة التي يغامر بها المقرضون .وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية الكاملة} = \frac{\text{الخصوم الجارية} + \text{الخصوم غير جارية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

4.نسبة المديونية قصيرة الأجل:

تبرز هذه النسبة العلاقة بين المقدار الأموال المقدمة من طرف أصحاب المشروع و مقدار الأموال الخارجية قصيرة الأجل . وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل} = \frac{\text{الخصوم الجارية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

الفرع الثالث:المردودية

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمرة في تحقيق النتائج المالية¹. كما تعرف على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، وتعتبر نسب المردودية نسب مختلطة يتم الحصول على بنودها من قائمتي حسابات النتائج والميزانية. وفيما يلي أهم نسب المردودية:

¹إلباس بن الساسي و يوسف قريشي التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص:267.

1. المردودية الاقتصادية :

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي، وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية. أي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / الأصول الاقتصادية

2. المردودية المالية :

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية حيث تحدد مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة.

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

المطلب الثالث: نسب الربحية

يهتم المستثمر بالتعرف على العائد المتوقع على المال المستثمر بالمشروع لذلك يجب على المحلل بعد قياس العائد مقارنة بمعدل العائد الذي ينشده المستثمر في سوق المال فإذا كان معدل العائد المتوقع أكبر من معدل العائد المطلوب في سوق المال على هذا النوع من الاستثمارات، فهذا يعني أن الاستثمار في المشروع مربحاً، أي أن معدل العائد المتوقع في حد ذاته ليس له معنى إلا إذا وجد معدل مرجعي يقارن به، وبذلك تتم مقارنة معدل الربحية المتوقع بالمعيار الذي يحدده سوق المال¹.

¹ Chiha.k, **Finance d'entreprise approche stratégique**, Édition Houma, Alger, 2009, p95

❖ نسب ربحية المبيعات:

تقيس هذه المجموعة من النسب مدى نجاح المنشأة في الرقابة على عناصر التكاليف، بهدف توليد أكبر قدر من الأرباح من المبيعات. وتتضمن هذه المجموعة عدد من النسب من أهمها هامش مجمل الربح، وهامش ربح العمليات وأخيرا هامش صافي الربح¹.

1. هامش الربح الإجمالي :

بهدف تحديد كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر تكلفة المبيعات، يمكن احتساب مجمل الربح كنسبة مئوية من إجمالي صافي المبيعات بعد طرح تكلفة البضاعة المباعة وتمثل هذه النسبة مقدار ما تحتفظ به الشركة من كل دينار من المبيعات كمجمل للربح كمقياس عام لكفاءة التشغيل. ويحسب بالطريقة التالية:

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = (\text{رقم الأعمال} - \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

2. نسبة هامش الربح الصافي:

تعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من صافي المبيعات أو الإيرادات. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح الصافي} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

3. نسبة هامش القيمة المضافة :

تهدف لقياس قدرة المؤسسة على انشاء التوازن انطلاقا من نشاطها الرئيسي تعبر عنه برقم الاعمال المحقق. تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة². وتحسب بالعلاقة التالية:

¹ منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص:96.

² فهدى مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

$$\text{هامش القيمة المضافة} = (\text{القيمة المضافة} / \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

4. نسبة هامش فائض الخام للاستغلال:

تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الاعمال على توليد هامش من الفائض الخام للاستغلال. وتحسب

بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة هامش الفائض الخام للاستغلال} = (\text{الفائض الخام للاستغلال} / \text{رقم الاعمال}) \times 100$$

5. نسبة هامش نتيجة الاستغلال:

تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الاعمال على توليد هامش من نتيجة الاستغلال. وتحسب

بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة هامش نتيجة للاستغلال} = (\text{نتيجة الاستغلال} / \text{رقم الاعمال}) \times 100$$

6. نسبة هامش النتيجة الجارية قبل الضرائب:

تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من النتيجة الجارية قبل الضرائب. و

تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة هامش النتيجة الجارية قبل الضرائب} = (\text{النتيجة الجارية قبل الضرائب} / \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

المبحث الثاني : دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة.

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملاءة والخطر المالي المتعلق بالنشاط الإستغلالي للمؤسسة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها: رأسمال العامل، إحتياجات رأسمال العامل والخزينة الصافية. ويقوم هذا التحليل على البيانات المستخرجة من الميزانية المالية والميزانية الوظيفية. و سوف توضح هذه المؤشرات في المطالب الآتية:

المطلب الأول : رأس المال العامل

❖ تعريف رأس المال العامل:

رأس المال العامل هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة¹، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان إستمرار توازن هيكلها المالي و يمكن فهم رأس المال العامل وفقا لمقاربتين² :

- الأولى هي مقارنة تقليدية للميزانية " المالية"، والتي تقودنا إلى حساب رأس المال العامل الصافي،

- الثانية هي مقارنة حديثة للميزانية " وظيفية"، والتي تقودنا إلى حساب رأس المال العامل الوظيفي.

أ. رأس المال العامل الصافي

* المفهوم وطريقة الحساب

يمثل رأس المال العامل الصافي هامش أمان مستعمل من طرف المؤسسة لمواجهة حوادث دورة الإستغلال التي تمس السيولة انخفاض دوران المخزون تحت تأثير الوضع الإقتصادي الراهن غير ملائم ذمم زبائن غير قابلة للتحصيل..... إلخ ويتم حساب رأس المال العامل الصافي انطلاقا من الميزانية المالية حيث نجد أنها عبارة عن الفرق بين الأصول الجارية والخصوم الجارية، أو هو عبارة عن الأموال الدائمة (الأموال الخاصة +الخصوم غير الجارية) المستخدمة في تمويل الأصول الثابتة الصافية³.

¹ Kamel hamdi, **le diagnostic financier**, es – Salam édition, Alger,2001, p78.

² Josette Peyrard, **gestion financière**, dépoté légal, paris, 1990, p44

³ PATRICK PIGET, **LA GESTION FINANCIERE**, ED ECONOMICA ,1998, P89

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة الصافية (غير الجارية)
 رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الآجل

FRNG هو عبارة عن تشكّل فائض من الموارد الثابتة عن الاستخدامات الثابتة أو جزء من الأصول المتداولة الممول من الموارد الثابتة.

وبصفة عامة يجب أن يمّون رأس المال العامل الصافي إيجابياً، أي كاف من أجل ضمان هامش أمان يمكن المؤسسة من تسديد إلتزاماتها في الحالات الإستثنائية. ويختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى حسب طبيعتها والقطاع الذي تنتمي إليه، وبصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل هي¹:

➤ رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$:

يشير إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن إستخدامه في تمويل الإحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة،

➤ رأس المال العامل الصافي معدوم $FR = 0$:

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الآجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة،

➤ رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$:

في هذه الحالة نجد أن المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها وباقي الإحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى إستثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

ب. رأس المال العامل الخاص

* المفهوم وطريقة الحساب

يمكن تعريفه رأس المال العامل الخاص بأنه " : جزء من الأموال الخاصة التي تمول الأموال المتداولة وهذا لا يعني أن الأموال الخاصة لا تغطي فقط الأصول الثابتة بل تمول جزء من الأصول المتداولة . ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

¹ Nacer Eddine Saadi *analyse financière d'entreprise methods et outils d'analyse et de diagnostic en norms française et internationales*, larmattan, paris, france, 2009,, p122

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - أصول الثابتة.

❖ العوامل المؤثرة في رأس المال العامل:

أ- دورة الاستغلال:

فنجد أن حجم رأس المال يتغير و يختلف باختلاف دورة الاستغلال ، فكلما كانت هذه الدورة طويلة كلما تطلب وجود حجم كبير من الأموال الدائمة لتغطيتها و العكس صحيح، فمثلا المؤسسات التجارية دورة استغلالها قصيرة ، أما المؤسسات الصناعية فدورتها طويلة.

ب- التغيرات الموسمية:

بعض المؤسسات تتميز بنشاط لا موسمي فيتأثر نشاطها بالتغيرات الموسمية كأن يرتفع سعر المواد الأولية في فترة معينة ، لهذا يجب أن تواجه هذه الحالة بتوفير المخزونات اللازمة (مخزون العمل).

ج- حجم نشاط المؤسسة:

فكلما كان حجم نشاطها كبير تحتاج الى رأس مال العامل كبير و العكس صحيح.

د- طبيعة نشاط المؤسسة:

فرأس المال العامل مرتبط بنوعية و حجم تصريف المنتجات و بالتالي يجب تحديد طبيعة الانتاج في المؤسسة

المطلب الثاني : احتياجات رأس المال العامل.

❖ تعريف احتياجات رأس المال العامل.

" يعرف بأنه الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة (الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة) والموارد الدورية (الديون القصيرة الأجل ماعدا السلفيات المصرفية) بحسب بالديون القصيرة الأجل "

"احتياجات رأس المال العامل هو جزء من الاستخدامات المدرجة ضمن دورة الاستغلال أو التي تخص الذمة المالية غير مرتبطة بالاستغلال وغير مخصصة للبقاء طويلا في المؤسسة ,وغير المغطاة بالموارد من نفس طبيعة الاستخدامات "

"احتياجات رأس المال العامل تقيس مبلغ الأصول المتداولة الغير مموله من طرف الخصوم من نفس الطبيعة وتحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقات التالية¹ :

إحتياجات رأس المال العامل = (قيم جاهزة+ القيم الغير الجاهزة) - (مج ديون قصيرة الآجل+سلفيات مصرفية)

إحتياجات رأس المال العامل = (مج الآصول المتداولة-القيم الجاهزة)-(ديون قصيرة الآجل -السلفيات المصرفية)

هناك ثلاث حالات مختلفة لإحتياجات رأس المال العامل:²

➤ احتياجات رأس المال العامل موجبة $BFR > 0$:

تكون دورة إستغلالها أكبر من مواردها حيث تقوم بتمويل الإحتياجات قصيرة المدى إما بالإعتماد على الفائض في مواردها الطويلة المدى وإما بالإعتماد على موارد مالية مكمله

➤ احتياجات رأس المال العامل مساوية صفر $BFR = 0$:

إستخدامات الإستغلال متساوية مع مواردها ليس لديها إحتياجات لتمويل الإستغلال لأن الخصوم الدورية (د.ق.أ) كافية لتمويل أصول دورية(أصول متداولة)

➤ احتياجات رأس المال العامل سالبة $BFR < 0$:

الموارد أكبر من دورة الإستغلال ليس لديها إحتياجات لتمويل المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل موجه لتغطية وتمويل إحتياجات الدورة

¹سليمين ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الإنتمان، ديوان المطبوعات الجامعية،2012،ص60
²شوية دلية، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، بوعرداس،2005،ص37.

❖ العوامل المؤثرة في احتياجات رأس المال العامل:

1- طبيعة النشاط:

- فيمكن أن يختلف الاحتياج في رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى رغم تساوي رقم الأعمال أي حسب طبيعة النشاط.

- المؤسسات التي لها دورة إنتاج طويلة و قيمة مضافة معتبرة يكون الاحتياج مرتفع. ويكون مبلغ المخزونات مرتفع نتيجة طول دورة الإنتاج.

2- الاستثمارات:

فالمؤسسة التي لها دورة الانتاج قصيرة و قيمة مضافة ضعيفة يكون الاحتياج ضعيف و سلمي في بعض الأحيان.

3- مستوى النشاط(رقم الاعمال):

إن رقم الأعمال يؤثر بالسلب أو بالإيجاب على إتياجات رأس المال العامل

المطلب الثالث :الخزينة

تسمح الخزينة بتحديد التوازن المالي بين رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل فهي مؤشر للتوازن المالي القصير جدا أي في كل لحظة وهي مجموع الأموال السائلة التي بحوزة المؤسسة خلال دورة الإستغلال، وما عليها من ديون مالية مستحقة في الآجال القصيرة جدا. فهي بمثابة مخزون نقدي حيث مستوى هذا الأخير يتوقف على الخصائص البنوية لاستعمالات وموارد المؤسسة¹.

¹مليكَة ز غيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص53.

أولاً : تعريف الخزينة¹

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة فزيادة قيمتها تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، و في التحليل المالي كلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة و اكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلاً. و عموماً يمكن تعريفها كما يلي:

* الخزينة هي الفرق بين الموارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة و الاحتياجات الناتجة من هذا النشاط خلال فترة زمنية.

* الخزينة هي مجموع السيولة التي هي تحت تصرف المؤسسة

* الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة إستغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً والخزينة هي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة .

من خلال ما سبق يمكن استنتاج العلاقة التالية:

$$\text{الخبزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{إحتياجات رأس المال العامل}$$

$$\text{الخبزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{التسبيقات البنكية}$$

ثانياً: حالات الخزينة²

➤ الخزينة موجبة $TR > 0$:

تفسر هذه الحالة (الأموال الدائمة > الأصول الثابتة) وبالتالي هناك فائض رأس المال العامل ويجد هذا الفائض مكانة في شكل سيولة وهو ما يشكل خزينة إيجابية بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة والتي قد تفوق الخصوم المتداولة.

➤ الخزينة تساوي الصفر $TR=0$:

تكون المؤسسة في هذه الحالة قد حققت توازناً مالياً وذلك بتطابق كل من رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل. هذا يعني أن الخزينة مثلى وتعبر عن مدى محافظة المؤسسة عن وضعيتها المالية

¹ بوشاشي بوعلام، المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة النشر، ص110

² مراد حمزة، رابحي احمد، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة أعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر، 2010/2011، ص57.

➤ الخزينة سالبة $TR < 0$:

تفسر هذه الوضعية بكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الإحتياجات المتزايدة من أجل إستمرار النشاط. بمعنى أن المؤسسة في حالة عجز في توفير السيولة لمواجهة إلتزاماتها وبالتالي اللجوء إلى تسبيقات مصرفية وكذا سلفيات بنكية.

من خلال التعريفات السابقة نجد أن الخزينة هي فرق بين المراد التي تمويل النشاط و الإحتياجات الضرورية لهذا النشاط، فالخزينة ليست احتياجا و لكن فائضا، و في حالة العجز في الخزينة يغطي هذا العجز عن طريق القروض البنكية.

المبحث الثالث : دور التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية

إن لتحليل المالي، دور كبير في اتخاذ القرارات المالية، الذي يعطي بشكل دقيق على الوضع المالي للمؤسسة، وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية، بحيث تعتبر الميزانية من أهم هذه القوائم التي تظهر المركز المالي، مما تدل على استقرار المؤسسة و استمرارها، لذا للميزانية مساهمة كبيرة في اتخاذ القرارات السليمة.

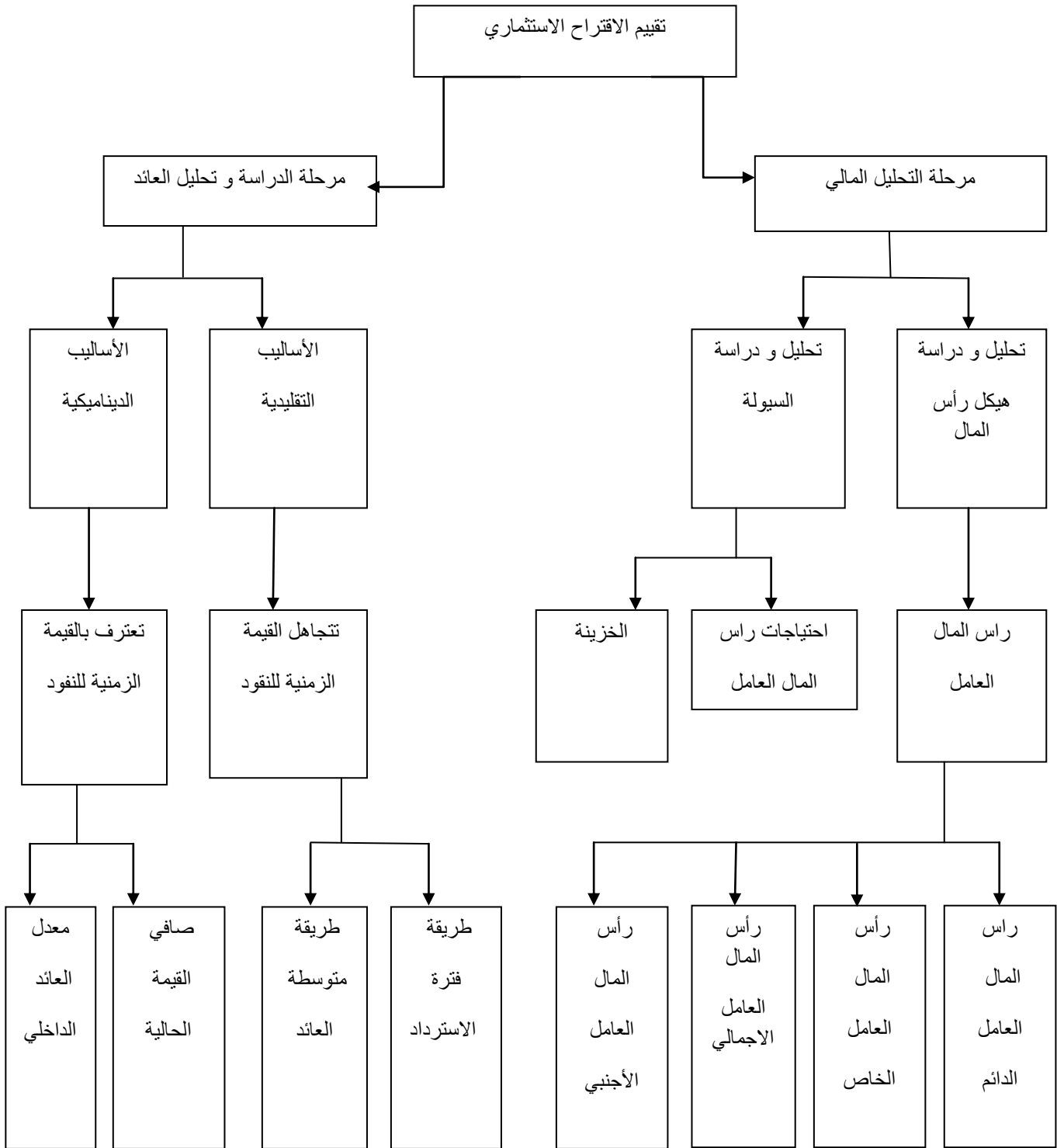
لاتخاذ القرارات يستوجب على متخذ القرار، مراعاة كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة لكي يستطيع إيجاد البديل الأفضل الذي يساعد لاتخاذ القرار الاستثمار، و معرفة أفضل طريقة التي تناسب المؤسسة في اتخاذ قرار تمويلها أي طريقة التي تساعد في التمويل ، تحديد نقاط القوة وضعف للمؤسسة.

المطلب الاول: دور المؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات و مراحل تقييمها

سنتطرق من خلال هذا المطلب عن دور المؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة المؤسسة على الحفاظ بدرجة كافية من السيولة تضمن لها تعديل دائما للتدفقات النقدية و كذا مراحل تقييمه.

أولاً: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار: إن المؤشرات التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم أداء المؤسسة فهي تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصدر التمويل المثلى و قرار التخطيط كما أنها تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة و حول الهيكل المالي للمؤسسة فإنها تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري.

كما هو موضح في الشكل التالي:



المصدر: حنفي عبد الغفار مرجع سبق ذكره، ص 22

ثانياً: مراحل تقييمها

في المرحلة الخاصة بالتحليل المالي حيث يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه و إن الاستثمار ينتج عنه السيولة لتغطية التزاماته¹.

أ) تحليل السيولة: يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة التنفيذ و تشغيل الاستثمار.

ب) تحليل هيكل رأس المال: يهدف هذا التحليل للتعرف على مدى الملائمة بين الاستثمار و التمويل أي التحقق أن التمويل يتلائم مع الاستثمار من حيث النوع و المدة بالنسبة للاستثمارات في رأس المال العامل.

المطلب الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية:

نظراً لما يترتب من قرارات من الأهمية و الدور الذي تلعبه في إدارة نشاطات المؤسسة باعتبارها الموجه و المؤشر لاستمرار المؤسسة في أداء مهامها و مواجهة الظروف المحيطة و يتوقف ذلك على اتخاذ القرارات الفعالة بالاعتماد على مختلف الأساليب المتاحة و الظروف الحديثة و المتطورة و الفعالية و بما أن القرارات هي التي تمنا لأن لها صلة بالتحليل المالي، ارتأينا أن نتناول القرارات المالية قصيرة الأجل و القرارات المالية طويلة الأجل².

أولاً: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية قصيرة الأجل:

إذا كانت القرارات المالية الطويلة الأجل دقيقة و مستقلة فإن القرارات المالية قصيرة الأجل مرتبطة بها تماماً، حيث أن إستعمال الأموال قصيرة الأجل تجد مصادرها في أجل عمل دورة الاستغلال و ناتجة عن حجم النشاط، فالمخزونات ترتبط بطبيعة النشاط و أشكال السوق الأخرى إلى وظيفة الانتاج و الحقوق و الديون ترتبط أيضاً بالسوق و لكن كل هذه الاستعمالات هي نتيجة استعمال طاقة انتاج ناشئة عن قرار طويل الأجل و شروط تغطية هذه الاحتياجات تعتمد أيضاً على قرار طويل الأجل ، و من أهم هذه القرارات توظيف السيولة أي استخدامها، التنازل عن الحقوق بمعنى حجم التجاري ، الاقتراض عن طريق ديون المورد و اللجوء إلى القروض البنكية ، فالقرارات قصيرة الأجل كثيرة و هي قرارات مكملة للقرارات طويلة الأجل ، وحتى تكون القرارات

¹حنفي عبد الغفار، مرجع سابق، ص 243

²عبد الحي مرعي: المعلومات المحاسبية بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة دار الجامعة الإسكندرية، 1993، ص 221

المتخذة ذات فعالية و ناجحة لا بد من تزويد متخذيها بمعلومات على قدر من الدقة و الوضوح ، وأن تقوم بالخصائص المتعلقة بالمشكلة و تحليلها و تحديد المؤشرات الأخرى التي ترتبط بها، و بما أن المعلومات التي يحتاجها القرار يتم الحصول عليها من مصادر متنوعة فإنه من مهمة الادارة تنويع هذه المعلومات و اختيار مدى صحتها ، حتى يمكن الاستفادة منها ثم تقوم برفضها و تخزينها بطريقة تسمح باسترجاعها بسرعة و توزيعها إلى مراكز صنع القرار، و من الخصائص الواجب توفرها في المعلومات هي أن تكون منسقة و مرتبطة بالحالة التي يتخذ فيها القرار كما تكون ذات ثقة عالية و صياغة محكمة، و من اهم كل هذا أن تكون تكاليف إعدادها معقولة بحيث الفئز من استعمالها تكون أكبر من تكاليف تحضيرها

ثانيا: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية طويلة الأجل:

و تتعلق هذه القرارات بنشاطات المؤسسة طويلة الأجل و من أهم هذه القرارات قرار الاستثمار بالمؤسسة تقوم بعملية الاستثمار ، تتوقع بذلك أن المشروع سيعود عليها بأرباح خلال عدة سنوات متتالية ، و لذلك تقوم بالمخاطرة بين المشاريع المتاحة و هذا على ضوء الربح المتوقع لكل مشروع ، كون قرار الاستثمار يتعلق بنشاط المؤسسة مستقبلا و يلازمها لفترة طويلة من الزمن فتتطلب اتخاده بأحسن أسلوب ، حيث لا يتقرر الاستثمار إلا بأخذ إمكانية تمويله في الحسبان، وكذلك تكلفة التمويل بالمقارنة مع المردودية المنتظرة.¹

إن الفصل بين القرار التمويلي لمشروع و قراره الاستثماري يؤكد كون القرار الاستثماري يهمل التمويل بالديون في بعض الأحيان إلا أن القرار التمويلي هو قرار استثماري مدعم بأسلوب تمويلي بالديون لأنه يعمل على تعديل مردودية الاستثمار ، يفاضل بين مختلف موارد التمويل أي عدة قرارات تخص التمويل بالديون.

¹منعم زمير المونسي، " اتخاذ القرارات الإدارية " دار اليازوري للنشر، عمان، 1998، الطبعة الأولى، ص13

المطلب الثالث : دور النسب المالية في اتخاذ القرارات و حدود استخدامه

الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم المالية و التقارير المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد كتحخذ القرار في عمله ، إضافة إلى استخداماتها التي سنتطرق إليها من خلال هذين الفرعين:¹

أولاً: دور النسب المالية في اتخاذ القرار

تعرف النسب المالية بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين المعلوماتين الخاصتين ، إما بقائمة و هي ترد الآلات المعنية بالتحليل المالي (أي الفهم الأفضل لحقيقة وضع المؤسسة) ، وإما باعتمادها على تحليل كل معلومة على حدا . ويقدم العدد الكبير لهذه النسب تحليل معلومات هامة عن الربحية و خدمة الدين ، كما أنها لا تغطي نسبة واحدة من المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات أو التعرف على أساليب مشكلة ما ، بل يجب تحليل مجموعة من النسب لأن النسب المالية تعطي الفرصة لاختبار حجم متواضع من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات و كل نسبة لها دور في اتخاذ القرار .

- نسب السيولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ التمويل و الائتمان
- نسب الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية و المالية
- نسب النشاط تساعد على قرار التخطيط و الرقابة المالية و اتخاذ الاجراءات التصحيحية ، كما أنها تقيم إنجازات و نشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد ، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تعدد أسباب التغير إلى جذورها والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الادارة .

ثانياً : استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرار

تستخدم النسب في عدة قرارات المالية نذكر منها:

¹ صخري جمال عبد الناصر ، التحليل المالي كأدات لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر ، (رسالة ماجستير ، مالية المؤسسة ، كلية علوم اقتصادية علوم التسيير وعلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، سنة 2010)

1. استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي للعمليات:

بحيث يمكن للشركة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قائمة المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المستهدفة و تعد هذه الاخيرة من واقع الخبرة و التقدير الشخصي ، و الاسترشاد بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي.

2. استخدام النسب المالية في قرار الانفاق العام:

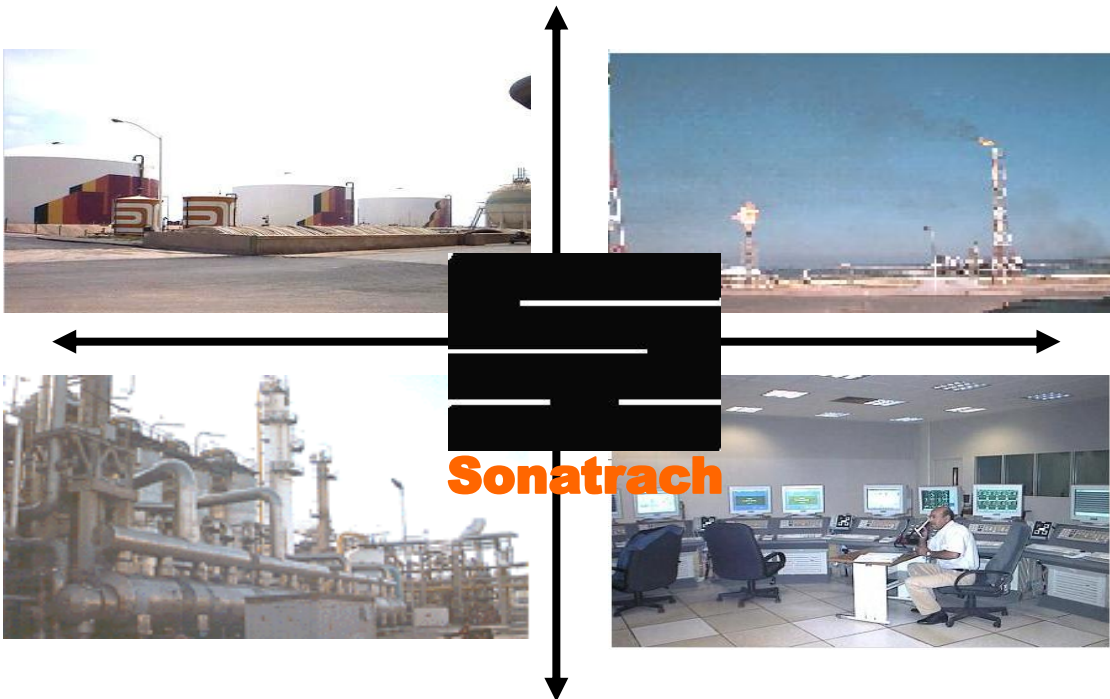
تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي الذي يتم ادخاله في عملية تقييم مشروعات الانفاق الاستثماري باستخدام أساليب متعددة و تقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية رأس المال العامل ثم التدفق النقدي داخل رأس المال نتيجة الاقتراح الاستثماري ، ترتبط التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة رأس المال بالتوسعات الإنتاجية و التي تتطلب زيادة بنود نقدية من الذمم و المخزون نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح و قد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد.

إلا أنه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون و الذمم النقدية و بين المبيعات نظرا لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغير من هذه العلاقات، فإذا كان الاقتراح متشابها للاستثمارات الحالية، فغنه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الأصول المالية و أوراق القبض ، والمخزون التي تساعد على اتخاذ القرار المالي.

خلاصة الفصل:

لكي يقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات سليمة وتحقيق الأهداف والتوقعات المستقبلية التي تم رسمها، يجب عليه أن يعتمد في تحليله على المؤشرات المالية والنسب المالية والتي تعتبر الأكثر شيوعا واسخدا في التحليل المالي، التي بفضلها يمكن للمؤسسة تحليل و تقييم و توجيه نشاطها المالي وذلك من خلال تحليل مختلف رؤوس الأموال العاملة بالاضافة إلى تحليل الخزينة ذلك لأنها تعطي قراءة صحيحة للوضع المالي للمؤسسة وتسمح لها بالكشف عن نقاط القوة والضعف فيها مما يمنح المؤسسة مجالا واسعا لاتخاذ القرارات المناسبة.

الفصل الثالث



تمهيد:

بعدها تطرقنا في الفصل الثاني إلى الاستخدام التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية من خلال عرض المؤشرات المالية الأكثر استخداما في في التحليل لاتخاذ القرارات الرشيدة التي تساعد المؤسسة في نجاحها واستمراريتها، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، لمؤسسة سونطراك gl2z التي تعتبر من المؤسسات الرائدة في مجال التميع الغاز الطبيعي في الجزائر.

وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث خصصنا المبحث الأول لتقديم نظرة عامة حول مؤسسة " سونا طراك " و مركب " GL2/Z وذلك بتعريفها من خلال إعطاء لمحة تاريخية بالإضافة إلى تقديم هيكلها التنظيمي العام ووظائفه محولين التعرف على حقيقة الوضع المالي لها، ومن هذا الهدف سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة و ذلك في المبحث الأول ، أما المبحث الثاني فخصصناه لتحليل ومعالجة الميزانية من خلال الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية واتخاذ القرارات من خلال مؤشرات التوازن المالي وبعد ذلك اتخاذ القرار من خلال نسب المالية.

المبحث الأول : نظرة عامة حول مؤسسة " سونا طراك " و مركب " GL2/Z "

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة سونا طراك

سونا طراك مؤسسة وطنية ضخمة أنشأت بمقتضى المرسوم 491-63 لسنة 1963 من اجل تقييم

نشاط المحروقات وتساهم هذه الأخيرة بنسبة 23% من الإنتاج الوطني الخام ، كما تمثل 50% من الميزانية

الوطنية ، تحتل المرتبة العاشرة عالميا و توجد اليوم في وظيفة تؤهلها للعب دور المستوى الأول و تقوية وضعيتها

العالمية بفضل :

- أهمية احتياطاتها الطاقوية منها 70% من الغاز الطبيعي .

- طاقتها لإنتاج المحروقات السائلة و الغازية .

- طاقتها التكنولوجية و التسييرية مصنفة باستمرار ضمن الإثنى عشر كبرى الشركات البترولية العالمية

الفرع الأول:المجالات التي تنشط فيها الشركة

توجه الشركة نشاطاتها صوب مهام إستراتيجية مثل :

- البحث والتنقيب عن الآبار البترولية .

- استغلال الموارد البترولية .

- تمميع الغاز الطبيعي وتحويل المحروقات .

- نقل المحروقات .

- المبادلات التجارية للمنتوجات البترولية (التسويق) .

الفرع الثاني:الأهداف الإستراتيجية للشركة

تعتمد على :

- التحكم المستمر في حرفها القاعدية .

- تقوية طاقتها التكنولوجية و التسييرية .
- التنمية الدولية والشراكة .
- تنوع نشاطاتها .

الفرع الثالث: وحدات الشركة

تستوعب المؤسسة الوطنية " سونا طراك " 37 ألف عامل من بينهم 14500 ايطار سامي و الذين يمثلون 40 % من المجموع العام .

تشمل الشركة على وحدات تمييع الغاز الطبيعي و تكرير البترول ، حيث تتمركز وحدات تمييع و تحويل الغاز الطبيعي في كل من أرزيو و سكيكدة ، فيما يخص وحدات أرزيو هي :

GNL₁/Z ، GNL₂/Z ، GNL₄/Z والتي تبعد عن الجزائر العاصمة ب 450 كلم .

و قد اقتصرنا دراستنا التطبيقية على مركب GNL₂/Z

المطلب الثاني : نشأة مركب GL2/Z

مركب GL2/Z أحدث مصنع لتمييع الغاز الطبيعي في الجزائر حيث تم إبرام عقد مع شركة أمريكية لإنشائه في 1976/02/09 و تم إنطلاق أشغاله الهندسية في 1977/04/15 و أنجز لتمييع 41.251 مليون م³ من

الغاز الطبيعي يوميا و الأتي من الحقول الغازية لحاسي الرمل ، وكان أول إرسال للغاز الطبيعي المميع في

1981/07/20

يقع مركب GL2/Z في الشمال الشرقي لبلدية بطيوة على بعد 2 كلم وعلى بعد 40 كلم من ولاية

وهران ، بالتحديد في المنطقة الصناعية أرزيو على بعد حوالي 8 كلم غرب أرزيو .

ويتكون من ثلاثة مناطق صناعية و هي :

- المنطقة الصناعية للإنتاج .
- المنطقة الصناعية للمنتوجات اللازمة لعملية الإنتاج (الهواء ، بخار الماء ، الكهرباء)
- المنطقة الصناعية لتمييع الغاز و تتكون من (6) قطارات لعبور الغاز المميع بسعة إنتاج متوسطة تقدر ب :

11000 م³ من الغاز الطبيعي يوميا .

الفرع الأول: الإنتاج و التخزين و التصدير

تحتوي حلقة الإنتاج على العناصر التالية :

- 22 مرجل (chaudières) بسعة إجمالية تقدر ب : 2760 طن في الساعة .
 - 03 وحدات لإنتاج الكهرباء سعة الواحدة 60 ميغا واط .
 - 03 وحدات لإنتاج بخار الماء سعة الواحدة 135 طن في الساعة .
 - محطة لضخ ماء البحر بسعة 19800 م³/الساعة .
 - محطة هوائية بسعة 5100 م³/الساعة .
 - وحدة لإنتاج الأزوت بسعة 214 م³/الساعة منها 161 غازي و 53 سائل يقدر إنتاج الوحدة ب :
- 54000 م³ يوميا موزعة كالتالي :

- البروبان : 623 طن يوميا .
- البوتان : 448 طن يوميا .
- الغازولين : 168 طن يوميا .

أما فيما يخص التخزين فنجد ما يلي :

- 03 خزانات لتخزين الغاز الطبيعي المميع سعة الواحدة 12500 م³ .
- مضخة الغاز الطبيعي بسعة 17500 م³/الساعة .

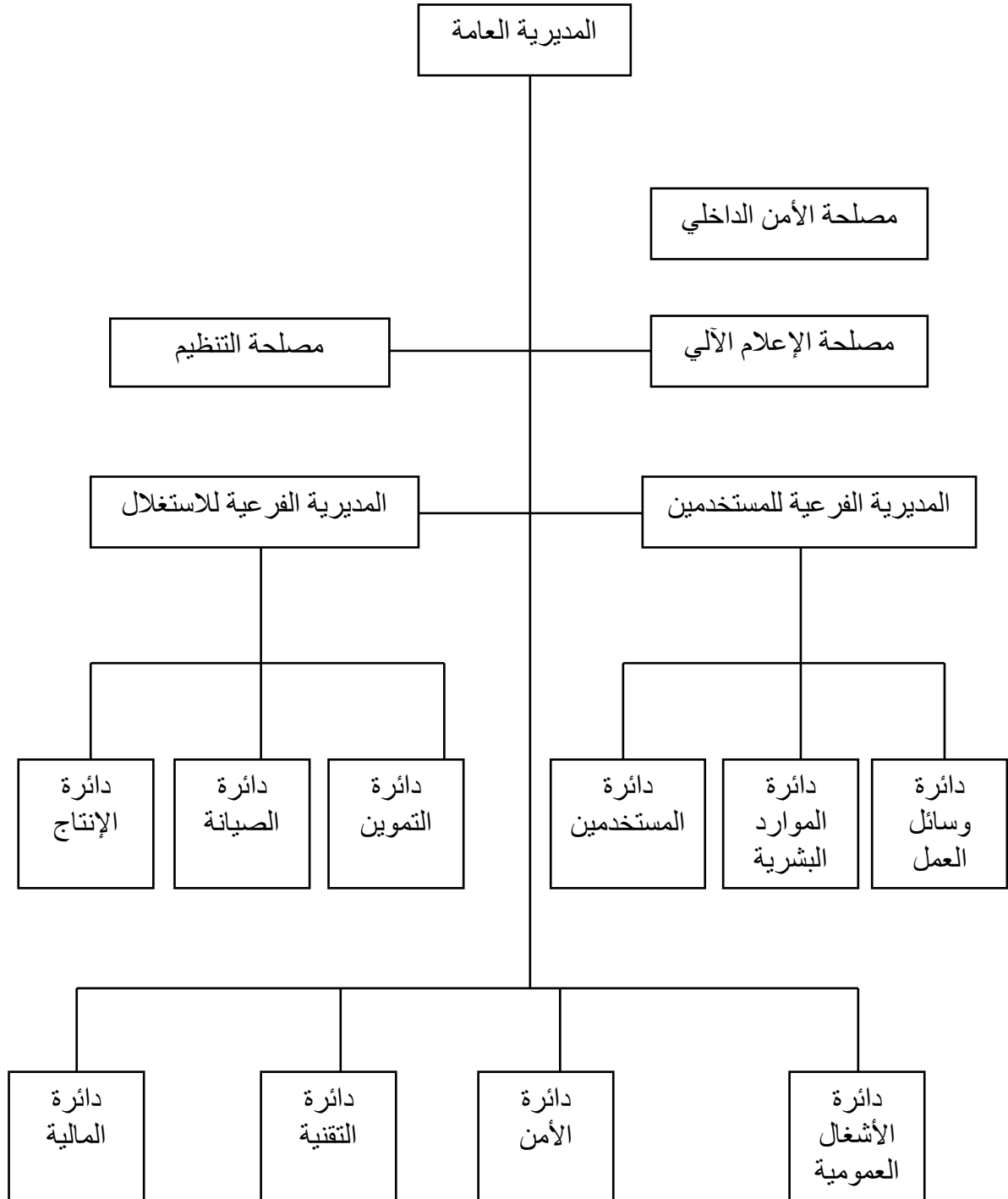
- خزائين لتخزين الغازولين بسعة 29000 م³ .
- رصيفين للتصدير تحتوي على 10 أنابيب تحميل (تستقبل البواخر الآتية من الخارج للولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا)

الفرع الثاني: تنظيم المركب " GL2/Z "

إن نشاط هذا المركب يمارس من طرف هيئات مختلفة لكنها مرتبطة فيما بينها ، فإذا نظرنا إليها من ناحية تسلسل المسؤوليات نجد :

- * على المستوى الأعلى : المديرية العامة .
 - * على المستوى المتوسط : ما يسمى بمركز النشاط ، مثل : الورشات و المكاتب .
 - * على المستوى الأدنى : ما يسمى بمركز الشغل ، مثل : العامل في الصيانة .
- و يمكن تقسيم هذه الوظائف كمايلي :
- 1- وظائف المراقبة تتضمن كل من المالية ، مصلحة التقنيات و مصلحة الأمن .
 - 2- وظائف الاستغلال تتضمن مصلحة الإنتاج ، مصلحة الصيانة و مصلحة التموين .
 - 3- وظائف التسيير تشمل الإدارة ، مصلحة الوسائل العامة و مصلحة الموارد البشرية .
- ونلاحظ هيكل مركب في شكل التالي :

الشكل رقم (4): الهيكل التنظيمي لهركب " GL2/Z "



المطلب الثالث : مصالح المركب و وظائفها

1- قسم الأمن : مصالحه :

* الأمن * توزيع تقنية المراقبة

تحركات الأشخاص : العمال منهم و الزائرين وكذا حركة السيارات ، و تستعمل لذلك كاميرات للمراقبة و هذا ما يجعل دورها مهم من أجل ضمان الأمن داخل المركب و وقاية العمال من الحوادث .

2- قسم المالية : مصالحه :

* المحاسبة العامة * الإعلام والتسيير

* الخزينة * الشؤون القانونية

تكمن وظيفتها في أنها المسير المالي و المحاسبي للمركب ، إذ تقوم بالاختيار المالي الأمثل سواء على المدى الطويل أو القصير .

3- قسم التقنية : مصالحه :

* الدراسات * التجارب المخبرية * التفتيش

مهمته المراقبة اليومية للتجهيزات و بالتالي لنوعية الإنتاج ، كما تقوم بتزويد الإدارة و المصالح الأخرى بالمعلومات عن الجوانب التقنية بالمركب ، و كذا قيامها بتوجيه الدراسات و البحوث التقنية .

4- مديرية الموارد البشرية : مصالحها :

* التمهين * التكوين

وظيفتها ضمان الموجودات من الموارد البشرية لكل مصلحة من المصالح بالإضافة إلى تسيير و تنظيم العمال و كذا التكفل بمجال ترقية المهنية و ذلك بوضع خطط تكوينية .

5- قسم الإنتاج : مصالحه :

* التخطيط * التحضير و الإرسال

مهمته تجميع الغاز الطبيعي و تحويله إلى بروبان و بوتان و غازولين بالإضافة إلى التنسيق بين الطلب و كمية الإنتاج المناسبة لتغطية ذلك إلى جانب حفظ وحدات الإنتاج .

6- الوسائل العامة : مصالحها :

* داخلي * التدبير * النقل

وظيفتها تلبية جميع المتطلبات من اللوازم و التجهيزات ، تجهيزات المصالح الأخرى ، توفير النقل للمستخدمين .

7- الصيانة :

مهمتها تصليح و حفظ تجهيزات الإنتاج لتفادي أي عطل أو توقف ، تنفيذ التغييرات المعلن عنها بطلب من المصالح التقنية ، و هذا ما يجعلها ذات أهمية بالغة تضمن استمرارية السير الحسن للمركب .

8- المستخدمين : مصالحها :

* التأمين * الضمان الاجتماعي * الضمان الصحي

مهمتها تأمين جميع العقود الإدارية للمركب ، تأمين الاجتماعية و الطبية للأشخاص .

9- قسم التموين : مصالحه :

* الشراء * التخزين

مهمته شراء و تسيير قطع الغيار المستبدلة والتجهيزات الخاصة بالمركب و كذا المواد الكيميائية اللازمة للإنتاج ، مراقبة توحيد الرموز حسب الموافقة التقنية التجارية .

10- خلية الإعلام :

وظيفتها إدخال أحدث التقنيات التكنولوجية في الاستغلال و ذلك لتسهيل العمل بالوحدة و جعلها تواكب القوة الحالية .

11- خلية التنظيم :

هي القسم الذي يعمل على تزويد المركب بالوثائق إلى جانب القيام بترجمة الكتب .

12- العلاقات الخاصة بالعمل :

مهمتها المحافظة على سلامة جو العمل داخل المركب وذلك بوضع التزامات وقوانين تفرض على العمال .

13- المركز الصحي :

وظيفته السهر على سلامة و صحة المستخدمين بتوفير وسائل العلاج الضرورية في حالة وقوع حوادث داخل المركب .

14- قسم النشاطات و الرعاية :

هذا القسم يكمن دوره في ملأ أوقات الفراغ عند العمال بنشاطات رياضية و رحلات ترفيهية و استطلاعية .

المبحث الثاني: تحليل ومعالجة الميزانية

المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

أولاً: تعريف الميزانية المالية:

هي ميزانية مستمدة من الميزانية المحاسبية للمؤسسة المؤسسة ترتب فيها عناصر أصول وخصوم وفقاً لمبدأ السيولة والإستحقاق في المدى القصير و تقوم هذه العناصر بالقيمة الصافية و بالقيمة الحقيقية لها وليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال في الميزانية المحاسبية.

ثانياً: جدول الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم (07) السنوات 2013/2014/2015

2015		2014		2013		السنوات /الأصول
النسبة المئوية	المبالغ	النسبة المئوية	المبالغ	النسبة المئوية	المبالغ	
49.30%	7522588170.12	54.4%	8450279912.88	54.43%	8728648864.00	الأصول غير الجارية
50.69%	7736036848.13	45.59%	7082105079.3 3	45.56%	7306831459. 33	الأصول الجارية
47.2%	7203522093.06	43.40%	6742517463.10	43.21%	6930249642.57	قيم الاستغلال
1.23%	188516062.14	1.4%	221402604.63	1.67%	268870023.6	قيم قابلة للتحقيق
2.25%	343998692.93	0.76	118185011.60	0.67%	107711793.12	قيم جاهزة
100%	15258625018.25	100%	15532384992. 21	100%	16035480323. 33	المجموع

الجدول رقم (08) ب- الخصوم 2013/2014/2015

2015		2014		2013		السنوات /الخصوم
النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	
84,44 %	13216968603,8	86,50%	14306111093, 21	89,25%	14704809230,01	الأموال الدائمة
77,27%	12912022551. 13	79,42%	14185601853.99	90.74%	14508577374.79	الأموال الخاصة
7,17%	304946052.67	7,08%	120509239.22	1.22%	196231855.22	الديون الطويلة الأجل
15,56%	2041656414.45	13,50%	1226273.899.00	8.29%	1330671093.32	الديون قصيرة الأجل
%100	15258625018.25	%100	15532384992.21	%100	16035480323.33	المجموع

المطلب الثاني: اتخاذ القرارات من خلال مؤشرات التوازن المالي.

حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة:

1- رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا للتحليل و تقييم التوازنات داخل المؤسسة، و كما سبقت الإشارة إليه هناك أربعة أنواع لرأس المال العامل و هي:

1- رأس المال العامل الدائم:

و هو ذلك المقدار الفائض من الموارد المالية الدائمة بعد تمويل الاحتياجات المالية الدائمة.

2- رأس المال العامل الخاص:

يتمثل في ذلك المقدار الإضافي من رأس المال العامل الخاص بعد تمويل الأصول الثابتة،

حيث يقيس قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها

3- رأس المال العامل الإجمالي:

يقصد بهذا المفهوم مجموع العناصر الاصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة و هي مجموع الأصول الأقل من سنة و هي تتمثل في الأصول المتداولة.

4- رأس المال العامل الأجنبي:

و هو ذلك الجزء من الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة و المتمثلة في إجمالي الديون و سوف يتم توضيح مختلف قيم رؤوس الأموال العاملة في الجدول الموالي.

*الجدول رقم (09) أنواع رأس المال العامل لسنة 2013/2014/2015

2015	2014	2013	البيان/ السنوات
13216968603.8 7736036848.13	1430611109.321 8450279912.88	14704809230.01 8728648864.00	الأموال الدائمة الأصول الثابتة
5480931755,67	5855831180,33	5976160366,01	رأس المال العامل الدائم
12912022551.13 7736036848.13	14185601853.99 8450279912.88	14508577374.79 8728648864.00	الأموال الخاصة الأصول الثابتة
5175985703.00	5735321941,11	5779928510,79	رأس المال العامل الخاص
7736036848.13	7082105079.33	7306831459.33	الأصول المتداولة
7736036848.13	7082105079.33	7306831459.33	رأس المال العامل الإجمالي
304946052.67	120509239.22	196231855.22	الديون الطويلة الأجل
2041656414.45	1226273899.00	1330671093.32	الديون القصيرة الأجل
2346602467,12	1346783138,22	1526902948,54	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:

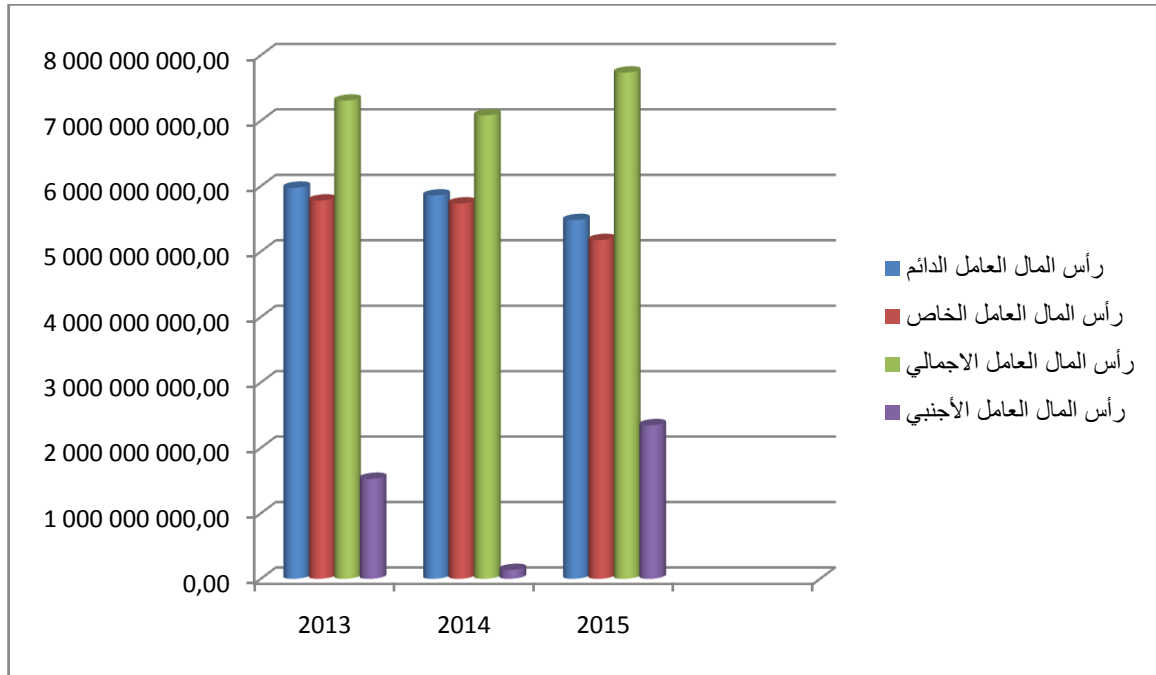
* بالنسبة لرأس المال العامل الدائم:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم قد انخفض في السنتين الأخيرتين محل الدراسة وموجب خلال الفترة المدروسة و أن قيمة رأس المال العامل الدائم جد معتبرة و هو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، وهو ما يفسر اضافة إلى قدرتها على تغطية اصولها ثابتة انطلاقا من أموالها الدائمة قدرتها على تسديد جزء من ديونها قصيرة الأجل في حالة عدم توافق أجال تحول أصول المتداولة إلى سيولة مع أجال استحقاقية الديون القصيرة الأجل.

* بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:

نلاحظ قيمة رأس العامل الخاص موجبة خلال فترة الدراسة هذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية، وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية و هو مؤشر ايجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية. * رأس المال العامل الإجمالي: إن القيمة المعتبرة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

* رأس المال العامل الأجنبي: إن القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها، و كذلك القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الاجنبي يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على القروض إضافية و بسهولة. وسوف يتم توضيح مختلف رؤوس أموال العاملة في الشكل الموالي:



المصدر: تم إعداد هذا الشكل بالإعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

2-BFR احتياجات رأس المال العامل

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزوناتهما ومديوناتها (احتياجات الدورة) بالديون القصيرة الأجل (موارد الدورة)، فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهو ما يسمى (احتياجات رأس المال العامل).

الجدول رقم (10) : حساب احتياجات رأس المال العامل

2015	2014	2013	السنوات/ البيان
7392038155,2	6963920067,73	7199119666,21	الأصول المتداولة - القيم الجاهزة
2041656414.45	1226273899.00	1330671093.32	الديون القصيرة الأجل - السلفات المصرفية
5350381740,75	5737646168,73	5868448572,89	BFR

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية .

* نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال كل سنوات الدراسة، حيث يقدر هذا الاحتياج في سنة 2013 ب 5868448572,89 ثم انخفض سنة 2014 إلى 5737646168,73 ثم انخفض سنة 2015 ب 5350381740,75 وهذا راجع إلى الانخفاض في كل من احتياجات التمويل و موارد التمويل و هذه الوضعية تستلزم على المؤسسة القيام بتخفيض قيمة احتياجات التمويل إما عن طريق تخفيض قيمة المخزونات، أو تخفيض قيمة الحقوق لدى الغير.

3-الخزينة TR :

الخزينة هي مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال، و يمكن حساب خزينة المؤسسة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (11) : الخزينة الصافية للمؤسسة 2015/2014/2013

2015	2014	2013	البيان/السنوات
5480931755,67	5855831180,33	5976160366,01	FR
5350381740,75	5737646168,73	5868448572,89	BFR
130550014,92	118185011,6	107711793,12	TR

* نلاحظ أن الخزينة خلال كل سنوات الدراسة موجبة وهي وضعية حسنة للمؤسسة بحيث نلاحظ زيادة قيمة الخزينة في سنة 2014 ، ، و يعود السبب أيضا في هذا الارتفاع إلى زيادة في القيم الجاهزة خلال تلك السنة.

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة في وضعية تسمح لها ليس فقط بتمويل دورة الاستغلال و لكن هذا الفائض في القيم المتاحة يمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيها.

المطلب الثالث: اتخاذ القرار من خلال النسب المالية

1/ حساب نسب السيولة:

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في اجالها محددة و سوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12): حساب نسب السيولة للمؤسسة

النسب/السنوات	العلاقة	2013	2014	2015
النسبة التداول	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	5.49	5.77	3.78
السيولة السريعة	(الأصول المتداولة - المخزونات) / الديون قصيرة الأجل	1.04	0.82	1.21
السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	0.08	0.1	0.17

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية

*تحليل نسبة التداول:

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن نسبة التداول للمؤسسة تجاوزت ما بين 3 إلى 5 مرات خلال السنوات الثلاثة (من 2013 إلى 2015)، هذا ما يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل، وهذا يدل أيضا على وجود رأس مال عامل موجب خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة. وهذه النسبة تؤكد سيولة معتبرة للمؤسسة، لكن مقابل ذلك فإن ارتفاع هذه النسبة (أكثر من 3 مرات خلال السنوات محل الدراسة) يعني أن الديون القصيرة الأجل غير كافية لتمويل الأصول المتداولة، وهذا ما جعل المؤسسة تلجأ إلى الأموال الدائمة لتغطية هذا العجز، وهذه السياسة تعد بمثابة تجميد للأموال في الأصول المتداولة، ومن أجل الوصول إلى النسبة النموذجية يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة التخزين.

***تحليل نسبة السيولة السريعة:**

تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد.

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن قيمة هذه النسبة تتراوح بين 1.04 و 0.82 و 1.21 وبما أن النسبة في 2014 أقل من المقياس المناسب للسيولة السريعة فإنه مؤشر سيئ، وذلك لأن هذا يعني بأن الأصول سريعة التحول لا تكفي لتغطية الخصوم الجارية، أما سنتي 2013 و 2015 نلاحظ أن النسبة جيدة وباستطاعة المؤسسة تسديد ديونها من دون الاعتماد على المخزون

***تحليل نسبة السيولة الجاهزة:**

كما سبق إشارة إليه فان هذه النسبة تعد أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لانها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونها أو تحصيل مدنيها وتتراوح القيمة النموذجية لهذه النسبة بين 0.75 و 1 من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة لسنوات الثلاث تقدر ما بين 0.08 و 0.1 و 0.17 وهي نسب منخفضة جدا وه و ما يعتبر مؤشرا سيئا.

2/نسب النشاط:

تكمن أهمية حساب هذه النسب في كونها أداة لقياس إدارة المؤسسة في استغلال موارد أو إدارة موجوداتها حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال، ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم(13) : حساب نسب النشاط للمؤسسة

النسب/السنوات	العلاقة	2013	2014	2015
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال/مجموع الأصول	0.64	0.61	0.63
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال/الأصول الثابتة	1.18	1.12	1.29
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال/الأصول المتداولة	1.41	1.34	1.26
متوسط فترة التحصيل	360/معدل دوران الحسابات المدينة	122 jours	50jours	40jours
متوسط فترة الدفع	360/معدل دوران الحسابات الدائنة	89 jours	80jours	94 jours

المصدر :تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج للمؤسسة.

*تحليل معدل دوران إجمالي الأصول:

يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة ب 0.64 هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2013 يولد 0.64 دينار وهذا ما يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وان المؤسسة تعمل بمستوى لباس به من طاقتها الإنتاجية .وهذا ما يعني أن المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال أما بالنسبة لسنة 2014 فيقدر المعدل بحوالي 0.61 و في سنة 2015 إرتفعة هذه النسبة إلى 0.63 و هذا يدل على إرتفاع أداء المؤسسة خلال سنة 2014 و 2015

*تحليل معدل دوران الأصول الثابتة:

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2013 يقدر هذا المعدل ب 1.18 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 1.18 دينار من المبيعات، وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة بينما إنخفضت هذه الكفاءة خلال سنة 2014 ب 1.12 ثم ارتفعت سنة 2015 ب 1.29 هذا ما يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة قد إرتفع

*تحليل معدل دوران الأصول المتداولة:

يتراوح معدل دوران الأصول المتداولة بين 1.41 و 1.26 وهو معدل مرتفع وقد يكون هذا راجع إلى ارتفاع المخزون.

*تحليل فترة التحصيل وفترة الدفع:

بالنسبة لفترة التحصيل فهي 2,5 أشهر وتعد هذه المدة منخفضة مقارنة بفترة الدفع التي هي 3 أشهر وهذا يعبر على قدرة الإدارة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ناتجة عن عملية الشراء بالأجل فبرغم من إرتفاع متوسط فترة التحصيل مقارنة بمتوسط فترة الدفع سنة 2013 إلى أن المؤسسة أعادة النظر في مواعيد تسديد الممنوحة للزبائن فنتيجة ذلك نلاحظ المؤسسة لم تواجه أي صعوبات في الوفاء بالتزاماتها مع الموردين سنة 2014 و 2015

3/. نسب التمويل:

يوضح الجدول التالي مختلف نسب التمويل للمؤسسة محل الدراسة:

الجدول رقم (14): نسب التمويل للمؤسسة

النسب/السنوات	العلاقة	2013	2014	2015
نسبة الاقتراض (قابلية السداد)	مجموع الديون/مجموع الأصول	%10	%09	%15
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	1.68	1.7	1.75
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	1.66	1.68	1.71

نسبة الاقتراض:

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، و تقدر هذه النسبة ب %10 في سنة 2013، أن ديون تمثل 10% من مجموع الأصول ثم إنخفضت سنة 2014 إلى 09% و ارتفعت سنة 2015 إلى %15 إذ من المتوقع أن لا تواجه المؤسسة أي صعوبة في سداد قيمة الديون و الفوائد حين يصل موعد استحقاقها.

نسبة التمويل الدائم:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، و من خلال حساب هذه النسبة للمؤسسة واتضح أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة خلال فترة الدراسة. و هذا ما يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل لأن النسبة تفوق 1

نسبة التمويل الخاص:

توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، و بما أن هذه النسبة تفوق 1 فإن ذلك يعني أن كل الأصول الثابتة ممول عن طريق الأموال الخاصة، و هذا ما يدل على وجود رأس مال عامل موجب للمؤسسة خلال فترة الدراسة، و هذه النسبة تدعم نتائج نسب التمويل السابقة.
-تعتبر نتائج نسب التمويل مؤشرا إيجابيا للوضعية المالية للمؤسسة.

4/نسب المرد ودية: معدل المردودية المالية والمردودية الاقتصادية للمؤسسة

يوضح الجدول الموالي المردودية المالية و الاقتصادية للمؤسسة

الجدول رقم (15) : حساب المردودية المالية و الاقتصادية

البيان / السنة	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	493049867.09	452057436.51	463629983.49
الأموال الخاصة	14508577374.79	14185601853.99	12912022551.13
المردودية المالية	0.03	0.03	0.04
مجموع الأصول	16035480323.33	15532384992.21	15258625018.25
المردودية الاقتصادية	0.03	0.02	0.03

المصدر : تم الاعتماد في إعداد هذا الجدول على الميزانيات المالية و جداول حسابات النتائج للمؤسسة.

من خلال الجدول نرى ارتفاع في المردودية المالية سنة 2015 وهذا بسبب ارتفاع النتيجة الصافية مقارنة بارتفاع الأموال الخاصة، وفي سنة 2015 إرتفعت نتيجة الارتفاع في النتيجة الصافية و عموما نلاحظ أن المردودية المالية ضعيفة في المؤسسة حيث أنها لا تتجاوز نسبة 0.04 أي كل 1 دينار من الأموال الخاصة يولد 0.04 دينار من النتيجة الصافية، ويرجع هذا التناقص إلى عدم كفاءة المؤسسة في استغلال الأموال الخاصة.

كذلك نلاحظ أن هناك انخفاض في المردودية الاقتصادية سنة 2014 حيث أنها لا تتجاوز نسبة 0.03 أي كل 1 دينار تستثمره يولد 0,03 دينار من النتيجة الصافية ، ومنه فإن المردودية الاقتصادية ضعيفة في المؤسسة، وهذا راجع للارتفاع الكبير لأصول المؤسسة مقارنة بنتيجة الاستغلال التي تحققت.

خلاصة الفصل:

من خلال قيامنا بتحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي يمكن القول أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة (2013 إلى غاية 2015)، وذلك من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة، فإن النتيجة العامة التي وصلنا لتمثل في إيجابيات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- توفر رأس المال العامل الذي يحقق لها هامش الأمان.
- تمتعها بخزينة موجبة مما يبين أن حالتها المالية جيدة
- عدم اللجوء إلى البنك نظراً للسيولة التي تجوزتها.
- تحقيق مردودية حسنة وذلك تبعاً لما تبينه المؤشرات المدروسة

و في الاخير يمكن القول أن رغم بعض النقائص التي تم تسجيلها فيما يخص أداء المؤسسة إلا أنها تبقى في وضعية تسمح لها بالقيام بوظائفها مختلفة دون أي صعوبات.



الخاتمة

من خلال دراستنا النظرية و التطبيقية لموضوعنا في تأثير التشخيص المالي على جودة القرارات الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية تبين لنا بوضوح الأهمية البالغة لتطبيق و اتباع الأساليب التحليل المالي و مؤشراتته، كل ذلك لتحقيق الأهداف و الاستراتيجيات و بالتالي الحصول على النتائج الجيدة.

حيث يقوم موضوع التحليل المالي للقوائم المالية على دراسة القوائم المالية و التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، و لذلك فإن النتائج التحليل رهينة بمحتويات القوائم المالية التي يتم تحليلها ، بمعنى أن المعدلات و النسب و المؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل للقوائم المالية تتأثر بشكل أساسي بالمبادئ المحاسبية التي تم على أساسها إعداد هذه القوائم.

و عليه يمكن تلخيص التحليل المالي بأنه عملية معالجة البيانات المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول على المعلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرارات الاستراتيجية لذا فإنه يعتبر أداة لكشف عن مواطن القوة و مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسة .

و اقتصرنا في دراستنا هذه على أداتين من أدوات التحليل المالي وهما مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية المختلفة و المقارنة بين النتائج المتحصل عليها و من هنا ظهرت أهمية الدراسة التي قمنا بها في معالجة المشاكل التي تعاني منها المؤسسة.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد قمنا بحساب النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي عب الميزانية المالية للفترة (2015/2013) و ذلك لمن أجل معرفة الوضعية المالية للمركب سونطراك (gl2z) و تقييم أدائها بصفة عامة و تشخيص استراتيجيتها.

➤ نتائج إختبار الفرضيات:

- **تحقق الفرضية الأولى:** و ذلك لأن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة و الأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات و مؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات.

- **تحقق الفرضية الثانية:** وذلك لأن التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بها عرض نتائج الأعمال و المساهمة في البرمجة و التخطيط ، و في التشخيص المالي أي أن وضعية المؤسسة المالية سليمة ، و يسمح بالمراقبة المالية للمؤسسة.
- **تحقق الفرضية الثالثة:** وذلك لأن التحليل وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها، لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها و الظروف التي تمر بها المؤسسة.
- **عدم تحقق الفرضية الرابعة:** لأن هناك نسب أخرى يمكن من خلالها تقييم أداء مثل نسبة السيولة ، النشاط ، الهيكل التمويلي، الرفع المالي و النمو بالاضافة الى مؤشرات التوازن المالي.

➤ عرض نتائج الدراسة:

من خلال هذا البحث نستخلص النتائج التالية:

- إن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما للحصول على المعلومات تستعمل في اتخاذ القرارات و تقييم أداء المؤسسات.
- تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط القوة و الضعف المؤسسة.
- تمثل القوائم المالية مصدر مهم للمعلومات للمستخدمين من أجل إتخاذ القرارات المالية لكنها لا تلي جميع إحتياجاتهم من أجل الدراسة و التحليل الشامل من أجل إتخاذ القرار المالي.
- رأس المال العامل موجب خلال الفترة 2013-2015 هذه الوضعية تعتبر ايجابية لان المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها مع بعض السلبية أيضا لأن رأس المال العامل فائض من الأموال المجمدة غير المستغلة.
- المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية اتجاه دائيتها مما يسمح لها بالحصول على الديون عند الحاجة.

➤ التوصيات:

من خلال دراستنا للجوانب المتعددة لهذا الموضوع، يمكننا الخروج بجملة من التوصيات و الاقتراحات أهمها:

- ينبغي الاستفادة من التحليل المالي في عملية مواجهة المخاطر المالية التي قد تحدث للمؤسسة عن طريق تقييم الأداء وذلك من خلال استخدام أدوات التحليل المالي المختلفة.
- علي المستثمرين استخدام نسب التحليل المالي لتحسين نوعية المعلومات ومن ثم تقليل عنصر المخاطرة.
- التركيز على أدوات التحليل المالي لأنه يوضح لنا نقاط القوة ونقاط الضعف وهذا ما يساعد المديرين في معالجة نقاط الضعف واتخاذ القرارات التصحيحية ومراقبة نشاط المؤسسة.
- استغلال الأموال المحمدة في الخزينة لشراء تسيّيات جديدة أو توظيفها في البنوك و الحصول على الفوائد.
- تدريب متخذي القرارات الإدارية في مجال التحليل المالي و عقد دورات في مجال اتخاذ القرارات مما يسهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي.
- بالإضافة إلى هذا نقترح على المؤسسة أن تولي أهمية كبيرة للتحليل المالي وذلك بتخصيص مصلحة خاصة له من اجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بصفة مستمرة من اجل الكشف على مواطن القوة والضعف ومعالجتها.

المراجع

المراجع:

أولاً-المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

- 1 - ناصر دادى عدون، تقنيات مراقبة التسيير ، التحليل المالى، الجزء 1 ، الجزائر ، دار المحمدية العامة ،2008.
- 2 - حمزة محمود زيدي، التحليل المالى (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، الطبعة الاولى،عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،2011.
- 3 - خليل الشماع، خالد أمين عبد الله ، التحليل المالى للمصارف إتحاد المصارف العرب، الطبعة الثانية، الأردن، بدون ذكر دار النشر،2006.
- 4 - محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله ، الإسكندرية ، مصر ،دار الفكر الجامعي،2007 .
- 5 - عبد الغفار حنفي ،الادارة المالية ،الدار الجامعية، جامعة الاسكندرية، مصر ، 1990.
- 6 - هيثم محمد الزعبي، الإدارة وتحليل المالى، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ،2000.
- 7 - محمد مطر، التحليل المالى و الائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، ط 1 ، عمان :دار وائل للنشر،2000.
- 8 - أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالى، عمان : دار البداية،2004 .
- 9 - منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالى(مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر، عمان،2005.
- 10 - محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998 .
- 11 - محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية(التحليل المالى للمشروعات الأعمال)، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 12 - طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الاعداد و العرض و التحليل ،الدار جامعية الاسكندرية.
- 13 - راضى خنفر، تحليل قوائم المالية ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.

- 14 - خالد وهيب الراوي ويوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000
- 15 - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط 1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 16 - منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، ط 5، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.
- 17 - أمين أحمد السيد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، دار الجامعة، القاهرة، 2007.
- 18 - فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط 1، رام الله، فلسطين، 2008.
- 19 - عاطف وليد أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجماعي، الإسكندرية، 2006.
- 20 - إلياس بن الساسي و يوسف قريشي التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- 21 - سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
- 22 - شوية دليلة، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، بهرداس، 2005.
- 23 - مليكة زغيب، ميلود بوشنقىير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- 24 - عبد الحي مرعي: المعلومات المحاسبية بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة دار الجامعة الإسكندرية، 1993.
- 25 - منعم زمير المونسي، " اتخاذ القرارات الإدارية " دار اليازوري للنشر، عمان، 1998.

3-الجرائد الرسمية

1 - الجريدة الرسمية، العدد 19-15 مارس 2009.

4-الرسائل و الأطروحات

- 1 - باديس بن عيشة، التحليل المالي،رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير،تخصص مالية وبنوك،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية، 2004.
- 2 - مراد حمزة ,راجحي احمد، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة أعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر، 2001.
- 3 - توردت أكلي، التحليل المالي في النظام المحاسبي المالي ، رسالة ماجستير، تخصص مالية والنقود، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
- 4 - لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، " مذكرة ماجستير"، تخصص إدارة مالية، كلية علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011/2012.
- 5 - مراد حمزة ,راجحي احمد، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة أعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر، 2010/2011.
- 6 - صخري جمال عبد الناصر ، التحليل المالي كأدات لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر ،(رسالة ماجستير ،مالية المؤسسة، كلية علوم اقتصادية علوم التسيير وعلوم التجارية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، سنة 2010.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

- 1- pierre conso, la gestion financière de l'entreprise, EDITION DUNOD, 7 ème édition, paris, 1999.
- 2- Eric dumalanéde .Comptabilité générale, berti .édition, algér 2009.

- 3- Kamel hamdi, le diagnostic financier, es – Salam édition, Alger,2001.
- 4- Josette Peyrard, gestion financière, dépote légal, paris, 1990.
- 5- PATRICK PIGET, **LA GESTION FINANCIERE**, ED ECONOMICA ,1998.

الملاحق



ACTIVITE LRP
CENTRALISATION

BILAN
Exercice 2013 [DEFINITIVE]
[COMPLEXE DE LIQUEFACTION GL2Z]

Edité le:09/01/2018
Heure : 11:27

ACTIF					PASSIF		
RUBRIQUE	Brut (N)	Amort - Prov (N)	Net (N)	Net (N-1)	RUBRIQUE	Net (N)	Net (N-1)
ACTIF NON COURANT					CAPITAUX PROPRES		
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					Capital émis		
Immobilisations incorporelles	29 981 336,30	26 573 440,69	3 407 895,61	8 770 894,36	Capital non appelé		
Immobilisations corporelles	54 057 466 739,02	49 782 706 465,08	4 274 760 273,94	4 019 829 230,78	Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		
Immobilisations en cours	4 323 379 983,90		4 323 379 983,90	5 123 765 059,99	Ecart de réévaluation		
Immobilisations financières	80 028 181,43		80 028 181,43	86 900 431,47	Ecart d'équivalence (1)		
Titres mis en équivalence - entreprises associées					Résultat net (Résultat net part du groupe)	493 049 867,09	505 500 981,32
Autres participations et créances rattachées					Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Autres titres immobilisés					Comptes de provision	14 015 527 507,70	14 683 295 443,91
Prêts et autres actifs financiers non courants	80 028 181,43		80 028 181,43	86 900 431,47	Part de la société consolidante (1)		
Impôts différés actifs	47 072 529,12		47 072 529,12		Part des minoritaires (1)		
TOTAL ACTIF NON COURANT	58 537 928 769,77	49 809 279 905,77	8 728 648 864,00	9 239 265 616,60	TOTAL CAPITAUX PROPRES	14 508 577 374,79	15 188 796 425,23
ACTIF COURANT					PASSIF NON COURANT		
Stocks et en cours	7 220 883 257,26	290 633 614,69	6 930 249 642,57	7 066 554 749,97	Emprunts et dettes financières		
Créances et emplois assimilés	268 870 023,64		268 870 023,64	260 001 303,03	Impôts (différés et provisionnés)		
Clients	24 144 245,10		24 144 245,10	24 904 652,49	Autres dettes non courantes		
Autres débiteurs	87 060 956,89		87 060 956,89	199 698 000,27	Provisions et produits comptabilisés d'avance	196 231 855,22	
Impôts					TOTAL PASSIF NON COURANT	196 231 855,22	
Autres actifs courants	157 664 821,65		157 664 821,65	35 398 650,27	PASSIF COURANTS		
Disponibilités et assimilés	107 711 793,12		107 711 793,12	155 600 065,23	Fournisseurs et comptes rattachés	853 798 806,62	1 082 914 822,83
Placements et autres actifs financiers courants					Impôts		1 036 185,00
Trésorerie	107 711 793,12		107 711 793,12	155 600 065,23	Autres dettes	476 872 286,70	448 674 301,77
					Trésorerie Passif		
TOTAL ACTIF COURANT	7 597 465 074,02	290 633 614,69	7 306 831 459,37	7 482 156 118,23	TOTAL PASSIF COURANT	1 330 671 093,32	1 532 825 309,60
TOTAL ACTIF	66 135 393 843,79	50 099 913 520,46	16 035 480 323,33	16 721 421 734,83	TOTAL PASSIF	16 035 480 323,33	16 721 421 734,83

(1) A ne pas utiliser

Editée par SYGEF V3.0

BILAN INTERNE
Exercice 2014 [DEFINITIVE]
[COMPLEXE DE LIQUEFACTION GL2Z]

ACTIF					PASSIF				
REF.	RUBRIQUE	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net	REF.	RUBRIQUE	N	N-1
	ACTIF NON COURANT						CAPITAUX PROPRES		
20	Immobilisations incorporelles	29 981 336,30	29 646 076,50	335 259,80	3 407 895,61	10	Capital Réserves et Assimilés		
21	Immobilisations corporelles	4 293 090 312,82	4 242 486 265,94	550 604 046,88	605 099 437,70	11	Report à nouveau		
22	Immobilisations en concession					12	Résultat de l'exercice	452 057 436,51	493 042 867,09
24	Equip. Fixes & Complexes/Production	50 849 314 936,67	47 246 602 624,52	3 608 712 312,15	3 669 660 836,24	18	Comptes de liaison	13 733 544 417,48	14 015 527 507,70
23	Immobilisations en-cours	4 162 561 745,70		4 162 561 745,70	23 379 983,90				
26	Participations et créances rattachées à des parti								
27	Autres immobilisations financières	99 924 674,23		99 924 674,23	80 028 181,43				
	TOTAL IMMOBILISATIONS	59 434 873 005,72	51 012 734 966,96	8 422 138 038,76	8 681 576 334,88		TOTAL CAPITAUX PROPRES	14 185 601 853,99	14 508 577 374,79
133	Impôts Différés Actifs	28 141 874,12		28 141 874,12	47 072 529,12				
	TOTAL ACTIF NON COURANT	59 463 014 879,84	51 012 734 966,96	8 450 279 912,88	8 728 648 864,00				
	ACTIF COURANT						PASSIF NON COURANT		
	Stock et en-cours	7 031 835 696,00	289 318 232,90	6 742 517 463,10	6 930 249 642,57	13	IDP, SUB, Reçues, Prod & Charges DIFF.		
30	Stocks de marchandises					14	Provisions réglementées		
31	Matières premières et fournitures					15	Provisions pour Charges	120 509 239,22	198 632 855,22
32	Autres approvisionnements	7 029 022 383,08	289 318 232,90	6 739 704 150,18	6 930 249 642,57	16	Emprunts et Dettes Assimilées		
33	En cours de production de biens					17	Dettes rattachées aux participations		
34	En cours de production de services					229	Droits du concédant		
35	Stocks de produits					269	Versement restant à effectuer. S/Titres		
36	Stocks provenant d'immobilisations					279	Versement à effectuer sur titre immoN/Libérés		
37	Stocks à l'extérieur	2 813 312,92		2 813 312,92			TOTAL PASSIF NON COURANT	120 509 239,22	196 231 855,22
38	Achats Stockés								
	Créances et Emplois Assimilés	244 534 610,68	23 132 006,05	221 402 604,63	268 870 023,64		Créances et Emplois Assimilés	1 226 273 899,00	1 330 671 093,32
409	Fournisseurs et comptes rattachés	23 555 178,79		23 555 178,79	36 917 103,36	40	Fournisseurs et comptes rattachés	804 498 297,85	853 798 806,62
41	Clients et Comptes rattachés	23 746 030,53	23 132 006,05	614 024,48	24 144 245,10	41	Clients créditeurs, avances, RRR....		
42	Personnels et Comptes rattachés	5 770 000,00		5 770 000,00	4 280 000,00	42	Personnels et comptes rattachés	254 055 289,98	289 045 728,24
43	Organismes Sociaux et Comptes rattachés	25 000,00		25 000,00		43	Organismes sociaux et comptes rattachés	103 494 756,90	123 825 155,77
44	Etat collectivités publiques Organismes internat					44	Etat collectivités publiques Organismes internation	64 225 554,27	62 004 452,69
45	Groupes et Associés					45	Groupes et associés		
46	Débiteurs Divers	39 432 745,43		39 432 745,43	5 863 853,53	46	Créditeurs Divers		
47	Comptes Transitoires/Attente					47	Comptes Transitoires/Attente		
48	Charges ou Produits constatés d'avance et	152 005 655,93		152 005 655,93	157 664 821,65	48	Charges ou Produits constatés d'avance et Prov		
	Disponibilités et Assimilés	118 185 011,60		118 185 011,60	107 711 793,12		Disponibilités et Assimilés		
50	Valeurs Mobilières de Placement					50	Valeurs Mobilières de Placement		
51	Banques, Etab. Financiers & Assimilés	116 055 294,15		116 055 294,15	101 726 645,50	51	Banques, Etab. Financiers & Assimilés		
52	Instruments Financiers Dérivés					52	Instruments Financiers Dérivés		
53	Caisses				10,00	53	Caisses		
54	Regie d'avances et accreditifs	2 129 717,45		2 129 717,45	5 985 137,62	54	Regie d'avances et accreditifs		
58	Virements internes					58	Virements internes		
	TOTAL ACTIF COURANT	7 394 555 318,28	312 460 238,95	7 082 105 079,33	7 306 831 459,33		TOTAL PASSIF COURANT	1 226 273 899,00	1 330 671 093,32
	TOTAL ACTIF	66 857 570 198,12	51 325 205 205,91	15 532 384 992,21	16 035 480 323,33		TOTAL PASSIF	15 532 384 992,21	16 035 480 323,33



ACTIVITE LRP
CENTRALISATION

BILAN
Exercice 2015 [DEFINITIVE]
[COMPLEXE DE LIQUEFACTION GL2Z]

Edité le:09/01/2018
Heure : 11:26

ACTIF					PASSIF		
RUBRIQUE	Brut (N)	Amort - Prov (N)	Net (N)	Net (N-1)	RUBRIQUE	Net (N)	Net (N-1)
ACTIF NON COURANT					CAPITAUX PROPRES		
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					Capital émis		
Immobilisations incorporelles	29 981 336,30	29 795 080,85	186 255,45	335 259,80	Capital non appelé		
Immobilisations corporelles	59 222 065 037,12	52 338 445 260,62	6 883 619 776,50	4 159 316 359,03	Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		
Immobilisations en cours	376 870 352,09		376 870 352,09	4 162 561 745,70	Ecart de réévaluation		
Immobilisations financières	220 088 206,96		220 088 206,96	99 924 674,23	Ecart d'équivalence (1)		
Titres mis en équivalence - entreprises associées					Résultat net (Résultat net part du groupe)	463 629 983,49	452 057 436,51
Autres participations et créances rattachées					Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Autres titres immobilisés					Comptes de liaison	92 448 392 567,64	13 733 544 421,98
Prêts et autres actifs financiers non courants	220 088 206,96		220 088 206,96	99 924 674,23	Part de la société consolidante (1)		
Impôts différés actifs	41 823 579,12		41 823 579,12	28 141 874,12	Part des minoritaires (1)		
TOTAL ACTIF NON COURANT	59 890 828 511,59	52 368 240 341,47	7 522 588 170,12	8 450 279 912,88	TOTAL CAPITAUX PROPRES	12 912 022 551,13	14 185 601 853,99
ACTIF COURANT					PASSIF NON COURANT		
Stocks et en cours	7 500 308 236,07	296 786 143,01	7 203 522 093,06	6 742 517 463,10	Emprunts et dettes financières		
Créances et emplois assimilés	188 516 062,14		188 516 062,14	221 402 604,63	Impôts (différés et provisionnés)		
Clients	632 442,43		632 442,43	614 024,48	Autres dettes non courantes		
Autres débiteurs	43 000 477,30		43 000 477,30	68 782 924,22	Provisions et produits comptabilisés d'avance	304 946 052,67	120 509 239,22
Impôts					TOTAL PASSIF NON COURANT	304 946 052,67	120 509 239,22
Autres actifs courants	144 883 142,41		144 883 142,41	152 005 655,93	PASSIF COURANTS		
Disponibilités et assimilés	343 998 692,93		343 998 692,93	118 185 011,60	Fournisseurs et comptes rattachés	1 498 435 974,12	804 498 297,85
Placements et autres actifs financiers courants					Impôts		
Trésorerie	343 998 692,93		343 998 692,93	118 185 011,60	Autres dettes	543 220 440,33	421 775 601,15
					Trésorerie Passif		
TOTAL ACTIF COURANT	8 032 822 991,14	296 786 143,01	7 736 036 848,13	7 082 105 079,33	TOTAL PASSIF COURANT	2 041 656 414,45	1 226 273 899,00
TOTAL ACTIF	67 923 651 502,73	52 665 026 484,48	15 258 625 018,25	15 532 384 992,21	TOTAL PASSIF	15 258 625 018,25	15 532 384 992,21

(1) A ne pas utiliser

Editée par SYGEF V3.0



ACTIVITE LRP
CENTRALISATION

TABEAU COMPTE DE RESULTAT
Exercice 2013 [DEFINITIVE]
[COMPLEXE DE LIQUEFACTION GL2Z]

Edité le:09/01/2018
Heure : 11:27

Compte	Désignation	EXERCICE en cours (N)			EXERCICE (N-1)		
		Externes	Internes (89...)	Totaux	Externes	Internes (89...)	Totaux
70	Ventes et produits annexes	4 593 455,31	10 366 606 957,30	10 371 200 412,61	3 843 359,70	10 620 533 364,31	10 624 376 724,01
72	Variation des Stocks de produits finis et en cours	-2 445 592 375,80		-2 445 592 375,80	2 359 559 774,25		-2 359 559 774,25
73	Production immobilisée	20 569,55		20 569,55	647,54		647,54
74	Subvention d'exploitation						
	1. Production de l'exercice	-2 440 978 350,94	10 366 606 957,30	7 925 628 606,36	-2 355 715 767,01	10 620 533 364,31	8 264 817 597,30
60	Achats consommés	869 145 109,29	12 143 368,97	881 288 478,26	987 740 765,54	3 995 240,54	991 736 006,08
61	Services extérieurs et autres consommations	973 949 733,11	2 889 440,00	976 839 173,11	1 229 764 321,41	33 910 410,11	1 263 674 731,52
62	Autres Services extérieurs	105 923 919,31	1 802 651 097,36	1 908 575 016,67	153 211 094,33	1 665 969 337,36	1 819 180 431,69
	2. Consommation de l'exercice	1 949 018 761,71	1 817 683 906,33	3 766 702 668,04	2 370 716 181,28	1 703 874 988,01	4 074 591 169,29
	3. Valeur ajoutée (1-2)	-4 389 997 112,65	8 548 923 050,97	4 158 925 938,32	-4 726 431 948,29	8 916 658 376,30	4 190 226 428,01
63	Charges de personnel	2 746 642 232,45		2 746 642 232,45	2 643 280 786,45		2 643 280 786,45
64	Impôts, taxes et versements assimilés	50 154 364,00		50 154 364,00	68 023 266,96		68 023 266,96
	4. Excédent brut d'exploitation	-7 186 793 709,10	8 548 923 050,97	1 362 129 341,87	-7 137 736 001,70	8 916 658 376,30	1 478 922 374,56
75	Autres produits opérationnels	262 669 138,49		262 669 138,49	142 287 238,36		142 287 238,36
65	Autres charges opérationnelles	188 565 312,72	13 735 294,58	202 300 607,30	114 330 842,52	297 200,00	114 628 042,52
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de val.	1 268 196 183,51		1 268 196 183,51	1 050 610 779,85		1 050 610 779,85
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	435 784 655,15		435 784 655,15			
	5. Résultat opérationnel (Exploitation)	-7 945 101 411,69	8 535 187 756,39	590 086 344,70	-8 460 390 385,71	8 916 361 176,30	455 970 790,59
76	Produits financiers	18 169 282,91		18 169 282,91	51 183 145,05		51 183 145,05
66	Charges financières	60 290 168,46		60 290 168,46	1 652 954,32		1 652 954,32
	6. Résultat financier	-42 120 885,55		-42 120 885,55	49 530 190,73		49 530 190,73
	7. Résultat ordinaire avant impôts (5+6)	-7 987 222 297,24	8 535 187 756,39	547 965 459,15	-8 410 860 194,98	8 916 361 176,30	505 500 981,32
695+8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires						
692+3	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	54 915 592,06		54 915 592,06			
TPAO	Total des Produits des Activités ordinaires	-1 724 355 274,39	10 366 606 957,30	8 642 251 682,91	-2 162 245 383,60	10 620 533 364,31	8 458 287 980,71
TCAO	Total des Charges des Activités ordinaires	6 317 782 614,91	1 831 419 200,91	8 149 201 815,82	6 248 614 811,38	1 704 172 188,01	7 952 786 999,39
	8. Résultat Net des Activités ordinaires	-8 042 137 889,30	8 535 187 756,39	493 049 867,09	-8 410 860 194,98	8 916 361 176,30	505 500 981,32
77	Produits sur éléments extraordinaires						
67	Charges sur éléments extraordinaires						
	9. Résultat extraordinaire						
	10. Résultat net de l'exercice	-8 042 137 889,30	8 535 187 756,39	493 049 867,09	-8 410 860 194,98	8 916 361 176,30	505 500 981,32

TPAO = Classe 7 (-77) TCAO = Classe 6 (-67)

TABLEAU COMPTE DE RESULTAT
Exercice 2014 [DEFINITIVE]
[COMPLEXE DE LIQUEFACTION GL2Z]

Compte	Désignation	EXERCICE en cours (N)			EXERCICE (N-1)		
		Externes	Internes (89...)	Totaux	Externes	Internes (89...)	Totaux
70	Ventes et produits annexes	2 768 272,98	9 498 220 067,93	9 501 988 340,91	4 593 455,31	10 366 606 957,30	10 371 200 412,61
72	Variation des Stocks de produits finis et en cours	-1 654 089 481,39		-1 654 089 481,39	2 445 592 375,80		-2 445 592 375,80
73	Production immobilisée	24 859,75		24 859,75	20 569,55		20 569,55
74	Subvention d'exploitation						
	1. Production de l'exercice	-1 650 296 348,66	9 498 220 067,93	7 847 923 719,27	-2 440 978 350,94	10 366 606 957,30	7 925 628 606,36
60	Achats consommés	812 493 615,60	4 653 504,74	817 147 120,34	869 145 109,29	12 143 368,97	881 288 478,26
61	Services extérieurs et autres consommations	1 334 881 874,07	3 782 718,87	1 338 664 592,94	973 949 733,11	2 889 440,00	976 839 173,11
62	Autres Services extérieurs	185 293 318,97	1 710 180 806,89	1 895 474 125,86	105 923 919,31	1 802 651 097,36	1 908 575 016,67
	2. Consommation de l'exercice	2 332 668 808,64	1 718 617 030,50	4 051 285 839,14	1 949 018 761,71	1 817 683 906,33	3 766 702 668,04
	3. Valeur ajoutée (1-2)	-3 982 965 157,30	7 779 603 037,43	3 796 637 880,13	-4 389 997 112,65	8 548 923 050,97	4 158 925 938,32
63	Charges de personnel	2 330 678 446,43		2 330 678 446,43	2 746 642 232,45		2 746 642 232,45
64	Impôts, taxes et versements assimilés	37 335 152,40		37 335 152,40	50 154 364,00		50 154 364,00
	4. Excédent brut d'exploitation	-6 350 978 756,13	7 779 603 037,43	1 428 624 281,30	-7 86 793 709,10	8 548 923 050,97	1 362 129 341,87
75	Autres produits opérationnels	241 933 511,65		241 933 511,65	262 669 138,49		262 669 138,49
65	Autres charges opérationnelles	167 936 877,93	256 400,00	168 193 277,93	188 565 312,72	13 735 294,58	202 300 607,30
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de val.	1 254 814 999,94		1 254 814 999,94	1 268 196 183,51		1 268 196 183,51
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	270 051 486,79		270 051 486,79	435 784 655,15		435 784 655,15
	5. Résultat opérationnel (Exploitation)	-7 261 745 635,56	7 779 346 637,43	517 601 001,87	-7 945 101 411,69	8 535 187 756,39	590 086 344,70
76	Produits financiers	7 310 106,24		7 310 106,24	18 169 282,91		18 169 282,91
66	Charges financières	53 923 016,60		53 923 016,60	60 290 168,46		60 290 168,46
	6. Résultat financier	-46 612 910,36		-46 612 910,36	-42 120 885,55		-42 120 885,55
	7. Résultat ordinaire avant impôts (5+6)	-7 308 358 545,92	7 779 346 637,43	470 988 091,51	-8 087 222 297,24	8 535 187 756,39	547 965 459,15
695+8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires						
692+3	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	18 930 655,00		18 930 655,00	54 915 592,06		54 915 592,06
TPAO	Total des Produits des Activités ordinaires	-1 131 001 243,98	9 498 220 067,93	8 367 218 823,95	-1 724 355 274,39	10 366 606 957,30	8 642 251 682,91
TCAO	Total des Charges des Activités ordinaires	6 196 287 956,94	1 718 873 430,50	7 915 161 387,44	6 317 782 614,91	1 831 419 200,91	8 149 201 815,82
	8. Résultat Net des Activités ordinaires	-7 327 289 200,92	7 779 346 637,43	452 057 436,51	-8 042 137 889,30	8 535 187 756,39	493 049 867,09
77	Produits sur éléments extraordinaires						
67	Charges sur éléments extraordinaires						
	9. Résultat extraordinaire						
	10. Résultat net de l'exercice	-7 327 289 200,92	7 779 346 637,43	452 057 436,51	-8 042 137 889,30	8 535 187 756,39	493 049 867,09

TPAO = Classe 7 (-77) TCAO = Classe 6 (-67)



ACTIVITE LRP
CENTRALISATION

TABEAU COMPTE DE RESULTAT
Exercice 2015 [DEFINITIVE]
[COMPLEXE DE LIQUEFACTION GL2Z]

Edité le:09/01/2018
Heure : 11.26

Compte	Désignation	EXERCICE en cours (N)			EXERCICE (N-1)		
		Externes	Internes (89...)	Totaux	Externes	Internes (89...)	Totaux
70	Ventes et produits annexes	4 291 707,76	9 760 141 552,36	9 764 433 260,12	3 768 272,98	9 498 220 067,93	9 501 988 340,91
72	Variation des Stocks de produits finis et en cours	-889 818 068,04		-889 618 068,04	1 654 089 481,39		-1 654 089 481,39
73	Production immobilisée				24 859,75		24 859,75
74	Subvention d'exploitation						
	1. Production de l'exercice	-885 326 360,28	9 760 141 552,36	8 874 815 192,08	-1 650 296 348,66	9 498 220 067,93	7 847 923 719,27
60	Achats consommés	908 473 854,80	22 066 058,38	930 539 913,18	812 493 615,60	4 653 504,74	817 147 120,34
61	Services extérieurs et autres consommations	2 374 883 233,57	2 877 199,88	2 377 760 433,45	1 334 881 874,07	3 782 718,87	1 338 664 592,94
62	Autres Services extérieurs	123 215 575,08	1 132 563 869,30	1 255 779 444,38	185 293 318,97	1 710 180 806,89	1 895 474 125,86
	2. Consommation de l'exercice	3 406 572 663,45	1 157 507 127,56	4 564 079 791,01	2 332 668 808,64	1 718 617 030,50	4 051 285 839,14
	3. Valeur ajoutée (1-2)	-4 291 899 023,73	8 602 634 424,80	4 310 735 401,07	-3 982 965 157,30	7 779 603 037,43	3 796 637 880,13
63	Charges de personnel	2 458 006 839,98		2 458 006 839,98	2 330 678 446,43		2 330 678 446,43
64	Impôts, taxes et versements assimilés	33 348 114,80		33 348 114,80	37 335 152,40		37 335 152,40
	4. Excédent brut d'exploitation	-6 783 253 978,51	8 602 634 424,80	1 819 380 446,29	8 350 978 756,13	7 779 603 037,43	1 428 624 281,30
75	Autres produits opérationnels	164 163 847,50		164 163 847,50	241 933 511,65		241 933 511,65
65	Autres charges opérationnelles	22 491 516,15	250 000,00	22 741 516,15	167 936 877,93	256 400,00	168 193 277,93
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de val.	1 600 035 654,47		1 600 035 654,47	1 254 814 999,94		1 254 814 999,94
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	135 848 206,05		135 848 206,05	270 051 486,79		270 051 486,79
	5. Résultat opérationnel (Exploitation)	-8 105 769 095,58	8 602 384 424,80	496 615 329,22	-7 261 745 635,56	7 779 346 637,43	517 601 001,87
76	Produits financiers	2 031 826,94		2 031 826,94	7 310 106,24		7 310 106,24
66	Charges financières	48 698 877,67		48 698 877,67	53 923 016,60		53 923 016,60
	6. Résultat financier	-46 667 050,73		-46 667 050,73	-46 612 910,36		-46 612 910,36
	7. Résultat ordinaire avant impôts (5+6)	-8 152 436 146,31	8 602 384 424,80	449 948 278,49	8 308 358 545,92	7 779 346 637,43	470 988 091,51
695+8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires						
692+3	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-13 681 705,00		-13 681 705,00	18 930 655,00		18 930 655,00
TPAO	Total des Produits des Activités ordinaires	-583 282 479,79	9 760 141 552,36	9 176 859 072,57	-1 131 001 243,98	9 498 220 067,93	8 367 218 823,95
TCAO	Total des Charges des Activités ordinaires	7 555 471 961,52	1 157 757 127,56	8 713 229 089,08	6 196 287 956,94	1 718 873 430,50	7 915 161 387,44
	8. Résultat Net des Activités ordinaires	-8 138 754 441,31	8 602 384 424,80	463 629 983,49	-7 327 289 200,92	7 779 346 637,43	452 057 436,51
77	Produits sur éléments extraordinaires						
67	Charges sur éléments extraordinaires						
	9. Résultat extraordinaire						
	10. Résultat net de l'exercice	-8 138 754 441,31	8 602 384 424,80	463 629 983,49	-7 327 289 200,92	7 779 346 637,43	452 057 436,51

TPAO = Classe 7 (-77) TCAO = Classe 6 (-67)